جامعة أكلي محند أولحاج –
البويرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون العام

دور الإدارة الإلكترونية في تحسين خدمات الإدارة المحلية

بلدية المزدور بولاية البويرة كنموذج

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم القانونية

تخصص: قانون إداري

إعداد الطالب:

* العيدي رابح

تحت إشراف الأستاذ:

*د.كمون حسين

لجنة المناقشة

الأستاذ:..... رئيسا

الأستاذ:كمون حسين .....مشرفا و مقررا

الأستاذ:.....ممتحنا

السنة الجامعية

2022/2021

إهـــــداء

- إلى من جعلا مشواري العلمي ممكنا رمزا العطاء والإلهام، أبي وأمي حفظهما الله.

- إلى زوجتي وبناتي حفظهن الله: شيماء هديل و صبرينة.

- إلى كل إخوتي وأخواتي، وإلى كل العائلة صغيرا وكبيرا.

- إلى أصحاب الفضل من أهل العلم علي إلى جميع معلمي وأساتذتي في كل مراحل تعليمي، عرفانا بما بذلوه من جهد أخص بالذكر معلمي قدوتي الحاج سالم عبد الرحمان رحمه الله.

- إلى كل طاقم كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند أولحاج بالبويرة.

- إلى كل أصدقائي وزملائي وإلى كل موظفي وموظفات بلدية المزدور بولاية البويرة.

العيدي رابح

شكر و عرفان

أشكر الله عز وجل على توفيقه لي في إتمام إنجاز هذا العمل، وتيسير سبيل البحث فيه، من باب إسداء الفضل لأهله:

لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الدكتور كمون حسين، الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة، ذلك لسمو خلقه وجميل فكره فقد مدني من منابع علمه بالكثير.

وكان لتوجيهاته وارشاده الأثر العظيم في إخراج هذا الجهد فله مني كل الشكر والتقدير.

لا أملك إلا أن أتقدم بشكري وامتناني أيضا إلى كل من قدم لنا يد المساعدة، وحضانا باهتمامه وشجعنا ووقف بجانبنا طيلة إعداد هذه المذكرة فإلى كل من خصنا وقتا أو أسدى نصحا، أو أبدى رأيا أو قدم مشورة، فقلوبنا تجود لكم بالعرفان ولكم منا جزيل الشكر وعظيم الامتنان.

جزاكم الله عنا كل خير

العيدي رابح

مقدمـــــــــــــة

مقـــدمة:

لقد شهد العالم خلال السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا على كل المستويات سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الإداري، نتيجة لما عرفته هذه المرحلة من إفرازات ظاهرة العولمة.

و بهذا عرفت الإدارة تطورا ملحوظا على مستوى متطلبات و حاجيات الموطنين الذين أصبحوا أكثر من أي وقت مضى في طلب خدمات ملحة و متزايدة على نحو سريع وذات جودة،و بهذا فإن التحول إلى إدارة تتميز بالشفافية و الفعالية لم يعد خيارا بل أصبح أمرا مفروضا على الدولة من أجل تحسين الخدمة العمومية خاصة في الإدارة المحلية.

هذه التطورات المتسارعة لتقنية المعلومات و الاتصالات و الوسائل التكنولوجية المتطورة أحدثت تغيرات على كل المجالات، و أدت إلى بروز هذه التكنولوجيات الحديثة التي أظهرت التوسع الهائل و المتنامي في استعمال هذه التقنية من خلال استخدام الشبكات الإلكترونية في كافة مجالاتها، إذ تعتبر الإدارة الإلكترونية من ثمار المنجزات التقنية في العصر الحديث لأنها جاءت كرد فعل واقعي لاستخدام تطبيقات الحاسب الألي في مجال الخدمات العامة لتطوير طرق العمل التقليدية إلى طرق أكثر مرونة و فعالية، بالإضافة إلى توفير الوقت و الجهد و التكلفة و تدعيم التواصل بين الإدارات الحكومية و فروعها و بينها و بين المواطنين،و دعم توجهات الحكومات و المنظمات الإدارية، وبالتالي جاءت الإدارة الإلكترونية كنمط إداري متطور يستخدم منجزات التقنية في تطوير العمليات الإدارية وإكسابها مميزات نوعية.

وقد أعتبر مصطلح الإدارة الإلكترونية على أنها تمثل نوعا من الاستجابة القوية لتحديات عالم القرن الواحد والعشرين الذي يختصر العولمة والفضاء الرقمي والمعرفة وثورة الأنترنت لحركاته وحركات اتجاهاته.

كما يؤكد آخرون أن الإدارة الإلكترونية تعمل على تحسين جودة أداء العمل بالإدارات عن طريق استخدام أساليب إلكترونية حديثة تتسم بالكفاءة والفعاليةوالسرعة،بالإضافة إلى قدرتها على مواجهة كل مشكلات الإدارة التقليدية والقضاء عليها.

و الجزائر كغيرها من الدول تسعى بكل الطرق لإرساء مجتمع يعتمد على المعلومات الحديثة و تكنولوجيا الإتصال من خلال عصرنة قطاعاتها العمومية في مختلف المجالات بالإعتماد على شبكة الأنترنت و التحول التدريجي من الأنشطة التقليدية إلى الإلكترونية التي أخذت النصيب الأكبر من هذا التغيير و ذلك بعدما كانت تعتمد على المعاملات التقليدية من خلال إكتظاظ الملفات و الوثائق الورقية على الموظفين،و إنتظار المواطنين في طوابير طويلة لإستخراج الوثائق بالإضافة إلى الروتين و الوساطة و المحسوبية إلى غير ذلك من العوامل التي تحول دون تطور النظم الإدارية الحالية كمشكل البيروقراطية مع إنعدام الشفافية، و من أجل التقليل من هذه المشاكل سعت الحكومة الجزائرية لرسم إستراتيجية لمواكبة حركة التقدم في المجال التكنولوجي من خلال تبني مخطط عمل متناسق و صارم بهدف تعزيز كفاءات الإقتصاد الوطني و المؤسسات و الإدارات العمومية للإرتقاء إلى مستوى التحولات العميقة و السريعة التي يشهدها العالم في مجال تكنولوجيا الإعلام و الإتصال ، ولهذا فقد أطلقت وزارة الداخلية في أواخر سنة 2013 مشروع" الجزائر الإلكترونية "،الذي يعد خطوة هامة في دخول الجزائر مجال الإدارة الإلكترونية ، بإعتبارها كأحد أهم الإستراتيجيات المتبعة قصد تحسين أداء الخدمات خاصة في الإدارة المحلية .

أدى التطور الذي أحدثته تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات إلى التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية و هو ما أحدث تغييرات كبيرة على الإدارات في تقديمها للخدمات من هذا الطرح تكمن أهمية الموضوع في :

إن لموضوع الإدارة الإلكترونية جدية و أهمية علمية فهو موضوع حديث ظهر خلال العصر الحديث بإعتباره يعالج الإدارة الإلكترونية كآلية لتحسين خدمات الإدارة المحلية كون الموضوع حيوي و جديد،و لقلة الدراسات و البحوث في الإدارة الإلكترونية و تطبيقاتها على

المستوى المحلي و بالتالي محاولة توضيح فحوى هذا الموضوع و تأثيراته على الخدمة العمومية،ودور الإدارة الإلكترونية في تحديث أساليب وإجراءات الأجهزة الإدارية في ترشيدها للخدمات و تقديمها بجودة عالية.

يكتسي موضوع الإدارة الإلكترونية و دورها في ترقية و تحسين خدمات الإدارة المحلية أهمية كبرى على إعتبار أن الإدارة المحلية هي المسؤولة بصفة مباشرة عن تحقيق التنمية على المستوى المحلي من خلال الإستجابة للمطالب و إشباع الحاجات و تقديم الخدمات،مما جعل من تطوير أساليبها بمثابة آلية جديدة و متميزة في تقديم الخدمات و تحقيق الجاهزية و حسن الإستجابة و تكييف جميع طرق ووسائل تقديمها حيث أصبح المحدد الرئيسي لقدرة الجهاز الإداري على التغلغل في بيئته و توزيع قيمه المادية و المعنوية بالعدالة المطلوبة من أجل تحقيق إستقرار النظام و إستمراريته و ضمان التأييد الشعبي الجماهيري لبنى النظام السياسي و مؤسساته و سياسته بما يفضي إلى إستقرار المجتمع برمته.

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف و التي يمكن تلخيصها فيمايلي :

- إزالة الغموض حول موضوع الإدارة الإلكترونية و محاولة الإحاطة بكافة الجوانب النظرية المتعلقة به و التعرف على الإدارة الإلكترونية و دورها في تقديم الخدمات.

- التعرف على أثر تطبيقات تكنولوجيا الإدارة الإلكترونية في الإدارة المحلية و إنعكاسها على تقديم الخدمات المحلية.

- إثراء المكتبة الجامعية بهذا النوع من البحوث ليكون تكملة لدراسات سابقة في هذا المجال ونقطة انطلاق للدراسات اللاحقة.

- تسعى هذه الدراسة إلى تشخيص واقع الإدارة الإلكترونية في بلدية المزدور بولاية البويرة ومحاولة تبيان مختلف المراحل والإجراءات التي مرت بها عملية التحول نحو الإدارة الإلكترونية، والتعرف على مختلف تطبيقاتها وبرامجها والإجراءات المتبعة في تطبيقها وكذلك انعكاساتها المختلفة على تطبيق الخدمات.

تنصب إشكالية البحث أساسا في محاولة الوقوف على دور الإدارة الإلكترونية كآلية لتفعيل خدمات الإدارة المحلية وهو ما جعلنا نطرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم الإدارة الإلكترونية في تحسين خدمات الإدارة المحلية؟

الفصـــل الأول

الإطار النظري و المفاهيمي للإدارة الإلكترونية و الإدارة المحلية

تمهيـــــد

خدمة للمرفق العام أطلقت العديد من دول العالم ومن بينها الجزائر مبادرات تطبيق الإدارة الإلكترونية، وذلك بعد التطور الهائل في التقنيات الحديثة و الثورة المعلوماتية و توفر شبكة الأنترنت و شبكات الإتصال الأخرى، فأصبح من الضروري على الدول الإستفادة من هذه التقنية لضمان جودة المرفق العام و تقديم الخدمات بسرعة و جودة عالية .

إن الخدمة العمومية من أهم وظائف الدولة منذ نشأتها إلى يومنا هذا،و السعي لإيجاد أفضل الآليات لتحسين الخدمة العمومية يعني السعي إلى تحقيق رضا المواطن بل يعني تحقيق إستقرار المجتمع بصفة عامة و ذلك لأن تحسين طرق تقديم الخدمة العمومية بما يتماشى و حاجة المواطن تجعل هذا الأخير بالإطمئنان و الثقة بالإدارة العامة.

و الإدارة الإلكترونية كأحد متطلبات الحداثة و التطور الذي يشهده العالم اليوم فإنها دورا هاما في تحسين تقديم الخدمة العمومية، و ذلك من خلال تأثيرها على فعالية المؤسسات الحكومية المختصة بتوفير الخدمات العمومية من خلال تسهيل اتصالها بالمواطن و سرعة إستجابتها و دقة أدائها و غيرها من مظاهر الفعالية، من جهة أخرى اعتماد الإدارة الإلكترونية يساهم بشكل واضح في ترشيد الخدمة العمومية من حيث تقديمها بطريقة شفافة و دائمة و بأقل التكاليف مع الحرص على المساواة و الكفاءة في ذلك.

سنتطرق من خلال الفصل الأول إلى مختلف الجوانب المتعلقة بالإدارة الإلكترونية وكذا الإدارة المحلية حيث خصصنا المبحث الأول للإدارة الإلكترونية نعالج فيه مفهومها ومبادئها وخصائصهاوالمبحث الثاني نعرج فيه على الإدارة المحلية وماهيتها.

المبحث الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية

تعتبر الإدارة الإلكترونية حديثة الظهور، و أمام قلة الوعي العام الذي يحيط بها و بما يمكن أن تحققه من المساعدة في القضاء على كثير من مساوئ الإدارة التقليدية للمرافق العامة.
كما تعتبر الإدارة الإلكترونية على غرار المفاهيم المعاصرة لها،نتيجة للثورة المعلوماتية وثورة الإتصالات الحديثة بما فيها تزايد إستخدام الكمبيوتر و شبكاتالإتصال و تطبيقاتهما هذا من ناحية و من ناحية أخرى السعي الحثيث لكل الدول و المؤسسات لتطوير أعمالها و الإستفادة من التقدم العلمي و إستخدامه في إنجاز جميع الأعمال و المعاملات الإدارية.

و مفهوم الإدارة الإلكترونية مفهوما جديدا إرتبط بالدور المهم و المتنامي لإستخدام تكنولوجيات المعلومات و الإتصالات من أجل تحسين الخدمات و القضاء على المشكلات الناجمة عن التمسك بالأساليب و الرسائل التقليدية في العمل الإداري.

إرتأينا معالجة الموضوع في هذا المبحث من خلال التعرف على مفهوم الإدارة العامة الإلكترونية و المبادئ التي تقوم عليها مع تبيين خصائصها،و الأهداف و الأهمية و آليات إرساء الإدارة الإلكترونية .

المطلب الأول تعريف الإدارة الإلكترونية و خصائصها و مبادئها

الإدارة الإلكترونية تقوم على تبني ممارسات المرفق العام في إدارة أعماله إلكترونيا و ذلك عن طريق تقديم الخدمات بصورة إلكترونية، فهي تقوم على إتمام المعاملات بينها و بين جميع فروعها و إداراتها و كذا بين المواطنين في كل الإدارات بصورة إلكترونية و لها مبادئ تقوم عليها وخصائص تتميز بها.[1]

1- **ساسي مريم** ،الإدارة الإلكترونية ،دراسة مقارنة،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في القانون العام ،تخصص إدارة و مالية ،قسم القانون العام ،جامعة أكلي محمد أولحاج ،البويرة ،2016/2015،ص7

حيث تتميز الإدارة الإلكترونية بجملة من الخصائص تميزها عن الإدارة التقليدية و لعل أهم خاصية هي التقليل من إستعمال الورق و الإجراءات المكتبية الروتينية.

كما يعد مفهوم الإدارة الإلكترونية مفهوما حديثا ظهر نتيجة للتقدم التقني و تطور في السنوات الأخيرة بتطور ثورة المعلومات و الإتصالات في مقابل الإقبال المتزايد على الحاسب الآلي بتطبيقاته المتعددة، و تتمثل الإدارة الإلكترونية في أداء الأعمال و تبادل المعلومات من خلال الوسائل الإلكترونية،و هذا ليس فقط للمنظمات و عالم الأعمال و إنما يمتد إلى جميع فئات المجتمع و شرائحه أفرادا و جماعات، و تعتمد الإدارة الإلكترونية على مجموعة من الوسائل التقنية الحديثة مثل إستعمال أجهزة الحاسب الآلي،و الشبكات و البريد الإلكتروني و غيرها من الوسائل الإلكترونية التي تساعد على تنفيذ الأعمال.

نتطرق في هذا المبحث إلى دراسة تعريف الإدارة الإلكترونية خصائصها و مبادئها في الجزء الأول و الجزء الثاني نتطرق إلى أهداف و أهمية الإدارة الإلكترونية و آليات إرساء الإدارة الإلكترونية.

الفرع الأول:تعريف الإدارة الإلكترونية

التعريف ضرورة منطقية لإيضاح و تحديد معنى الشيء أو اللفظ الذي يصل إليه المرء بغير واسطة لإزالة اللبس فيه و تجنب الوقوع في الخطأ في التفكير للوصول إلى المعنى من خلال تحديد الشيء بذكر خواصه.

أ- الإلكترونية (electronic):هي عملية الإلتقاء بين الحاسوب و شبكات الإتصال.

ب- الإدارة الإلكترونية :تعرف الإدارة الإلكترونية على أنها تلك الجهود الإدارية التي تتضمن تبادل المعلومات و تقديم الخدمات للمواطنين، و قطاع الأعمال بسرعة عالية،و تكلفة منخفضة عبر أجهزة الحاسوب، وشبكات الأنترنت مع ضمان سرية أمن المعلومات.

1- **بوشفيرات رضوان و بوعبدالله علي**،دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل خدمات الإدارة المحلية ،دراسة حالة بلدية الشقفة ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص ،إدارات الجماعات المحلية ،جامعة محمد الصديق بن يحى ،جيجل،2018/2017،ص14

من خلال هذا التعريف ترى أنه يرتكز من الجانب المعلوماتي، و إدارة المعلومات من حيث أهميتها،و الاعتماد على تقنيات الاتصالي الإلكترونية و ليست الورقية.

و أيضا السرعة في الإنجاز و هو ما تراهن عليه الإدارات التقنية و يتوافق مع هذا الطرح الدكتور العمري في كتابه"المتطلبات الإدارية و الأمنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية".

حيث يعرفها على أنها "تحويل الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية و الإجراءات الطويلة و المعقدة بإستخدام الورق إلى أعمال إلكترونية تنفذ بسرعة عالية و دقة متناهية".[1]

و يعرفها الدكتور نجم عبود نجم على أنها "العملة الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للأنترنت و شبكات الأعمال في التخطيط و التوجيه و الرقابة على الموارد و القدرات الجوهرية للشركة و الآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهدافها ".[2]

من خلال هذا التعريف حاول الدكتور نجم عبود نجم توضيح وشرح الإدارة الإلكترونية على أنها تشمل جميع مكونات الإدارة من تخطيط و تنفيذ،متابعة، تقييم و تحفيز،إلا أنها تتميز بقدرتها على تحقيق المعرفة بصورة مستمرة و توظفها من أجل تحقيق الأهداف.

الفرع الثاني :خصائص الإدارة الإلكترونية و مبادئها

تمتلك الإدارة الإلكترونية مجموعة من الخصائص التي تميزها عن الإدارة التقليدية، وهي الميزة الأساسية و الجوهرية التي تجعل الدول تسعى إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية وفيما يأتي نتطرق إلى :[3]

أ – خصائص الإدارة الإلكترونية

– **السرعة و الوضوح** :إن كثيرا من المعوقات الإدارية و العقبات التي ترسخت و بقيت لسنوات بسبب حواجز البيروقراطية التي تعطل قوانينها و ظروف أعمالها الورقية في إنجاز المعاملات التي يمكن أن تتلاشى و تصبح ماضيا بفعل التحول إلى الإدارة الإلكترونية.

1– **بوشفيرات رضوان و بوعبدالله علي**،مرجع سايق ،ص14

2– مرجع نفسه ،ص15

3– **ساسي مريم** ، مرجع سابق ،ص9

في ظل الإدارة الإلكترونية لن تجد تلك الأوراق التي يحتاج إنجازها إلى وقت طويل ليس إنجازها فحسب، بل أيضا نسخ أكثر من نسخة منها إذا إستلزم الأمر،و حفظها و إرسالها إلى الجهة التي ستبث في أمرها،ثم إنتظار عودتها و إمكان تكرار ذلك مرات و مرات في حال وقوع خطأ ما،وربما بدأ المشوار من جديد في حال ضياع تلك الأوراق و هو أمر وارد.

الإحتراز من هذ الأشياء بنسبة كبيرة مستحيل،فضلا عن أن يكون هذا بفعل فاعل في حال الأوراق المهمة التي قد تختفي بتوصية ممن قد يضر وجودها بمصالحهم ،فهذه المشكلات أصبح في الإمكان الإحتراز منها كليا في ظل سيطرة الإدارة العامة الإلكترونية التامة على معلوماتها و معاملاتها،و أيضا ضمان سرعة إنجاز المعاملات الفائقة و إرسالها و إستقبالها.[1]

- **عدم التقيد بالزمان و المكان** :من خصائص الإدارة الإلكترونية إذا ما تم تعميمها و انتشارها في مختلف الإدارات ،أنه بالإمكان مراجعتها طوال ساعات اليوم ،فهي لا تتقيد في عملها بزمن معين ،فموقع هذه الإدارة متاحة عبر الأنترنت أو عبر أجهزتها المنتشرة في الشوارع كما أن وصلات شبكاتها الداخلية أو وصلات شبكات الأنترنت ليست في حاجة إلى مباني ضخمة لإستيعاب موظفيها و مكاتبها و دواليبها الكثيرة المتخمة بالملفات و الأوراق إنما مكان صغير محدود يكفي لإستيعاب بعض أجهزة الإعلام الألي و ملحقاته و يصلح ليكون مقرا لإدارة كبيرة كانت في الماضي يضيق بها مبنى ضخم يفوق مبناها بعشرات المرات ،فضلا عن أن المراجع للإدارة الإلكترونية يجد نفسه أمام قوائم و خيارات إلكترونية و ليس أمام موظفين،يحل الحاسب الألي مكانهم حيث يجيب عن أسئلة المراجع و أيضا يتلقى منه معاملته بيسر عبر قائمة الخيارات و الأوامر التي يتيحها للمتعامل مع الإدارة الإلكترونية.[2]

1- **رانيا هدار**، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD في العلوم السياسية تخصص، الإدارة العامة والتنميةالمحلية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 2017،2018/1، ص31

2- مرجع نفسه، ص31-32

- **إدارة المعلومات لا الاحتفاظ بها** :لا تقوم الإدارة الإلكترونية على ممارسة الأفراد من موظفيها و جهدهم اليدوي في إدارة معاملاتهم ،بقدر ما تقوم على إدارة المعلومات التي تحتفظ بها في دوائرها حسب برامج معينة ،كما تهتم بإدارة الملفات و ليس الإحتفظ بها و تكديسها فوق بعضها على رفوف أرشيف الإدارة ،حيث تتحول تلك الملفات في ظل الإدارة الإلكترونية إلى معلومات تحتفظ بها الإدارة في شبكتها الإلكترونية،و يتم استدعائها حين يقوم صاحب تلك المعلومات الملف سابقا بطلب معاملة ما،و بناء عليها يوافق البرنامج على منحه تلك المعاملة أو رفضها ،و أيضا تكون تلك المعلومات عن الأشخاص و الأبنية و المشروعات و كثير من تفاصيل الحياة داخل المجتمع مرجعية معرفية تفيد الإدارة.

تفيد الإدارة حين الرجوع إليها في حال طلب إحصاء ما أو بيانات عن شيء ما هذه كلها ممارسات ووسائل إستغلال لتلك المعلومات التي تملكها الإدارة الإلكترونية و تختلف من إدارة لأخرى حسب طبيعة عمل تلك الإدارة و المهمة المنوطة بها.[1]

- **المرونة:** الإدارة الإلكترونية إدارة مرنة يمكنها بفعل التقنية و بفعل إمكاناتها الاستجابة السريعة للأحداث و التجاوب معها متعدية بذلك حدود الزمان و المكان و صعوبة الاتصال مما يعين الإدارة على تقديم كثير من الخدمات التي لم تكن متاحة أبدا.[2]

- **الرقابة المباشرة والصادقة** :من خصائص الإدارة الإلكترونية أيضا أنه أصبح بإمكانها أن تتابع مواقع عملها المختلفة عبر الشاشات و الكاميرات الرقمية التي في وسع الإدارة الإلكترونية أن تسلطها على كل بقعة من مواقعها الإدارية ، و كذلك على منافذها و أجهزتها التي يتعامل معها الجمهور ، و هكذا يصبح لدى الإدارة تلك الأداة المضمونة الصادقة التي تقيم بها أنشطتها ،و تتابع بها مواقعها باطمئنان، بعيدا عن أسلوب المتابعة بالمذكرات و التقارير التي يرفعها الأفراد في الإدارات التقليدية ، بما يعرف عنها من مشكلات يأتي في مقدمتها انعدام الشفافية في الكثير من الحالات ،فضلا عن بطأ هذا الأسلوب .[3]

1- **رانية هدار**،مرجع سابق،ص32

2- مرجع نفسه،ص32

3- مرجع نفسه،ص32

– **السرية و الخصوصية** :من خصائص الإدارة الإلكترونية سرية و خصوصية المعلومات و البيانات المهمة بما تملكه تلك الإدارة من برامج تمكنها من حجبها،و عدم إتاحتها إلا لذوي الصلاحية الذين يملكون كلمة المرور للنفاذ إليها ،فعلى الرغم من الوضوح و الشفافية اللذين تتمتع بهما الإدارات الإلكترونية إلا أن هذا لا ينطبق بطبيعة الحال على مختلف أنواع المعلومات، فهنا تتفوق الإدارة الإلكترونية على الإدارة التقليدية،إذ أن قدرتها على الإخفاء و السريةأعلى كذلك الإدارة الإلكترونية لديها أنظمة منع الاختراق ،مما يجعل الوصول إلى أسرارها و ملفاتها المحجوبة أمرا صعبا جدا .[1]

من خلال ما سبق يمكن تلخيص أبرز خصائص الإدارة الإلكترونية في النقاط التالية:

– **إدارة بلا ورق:** حيث تعتمد على الأرشيف الإلكتروني والبريد الإلكتروني "والمفكرات الإلكترونية والرسائل الصوتية ونظم تطبيقات المتابعة الآلية.

– **إدارة بلا مكان:** تعتمد أساسا على الاتصال الإلكتروني والهاتف المحمول والهاتف الدولي الجديد و المؤتمرات الإلكترونية و غيرها من وسائل الاتصالالحديثة.

– **إدارة بلا زمان:** تستمر 24 ساعة متواصلة، ففكرة الليل والنهاروالصيفوالشتاء هي أفكار يعد لها مكان في العالم الجديد.

– **إدارة بلا تنظيمات جامدة:** فهي تعمل من خلال المؤسسات الشبكية والمؤسسات الذكية التي يعد لها مكان في العالم الجديد تعتمد على صناعة المعرفة.

ب – مبادئ الإدارة الإلكترونية

تتلخص أهم مبادئ الإدارة الإلكترونية فيمايلي :

– **تقديم الخدمات للمواطنين** :و هذا الإهتمام لخدمة المواطن يتطلب خلق بيئة عمل فيها تنوع في المهارات و الكفاءات لإستخدام التكنولوجيات الحديثة لأن الإدارة الإلكترونية تركز دائما على توظيف المعلومات و إستخلاص النتائج و إقتراح الحلول المناسبة لكل مشكلة.

---

1 –**بلحاج شهيناز** ، الإدارة الإلكترونية و ترشيد الإدارة العامة التجربة الجزائرية ،مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة المسيلة،2013/2012،ص13

حسن استغلالها في بيئة الإدارة بشكل يسمح بتحديد نقاط القوة والتعرف عليها.

– **التركيز على النتائج:** حسب هذا المبدأ أن اهتمام الإدارة الإلكترونية ينص على تحويل الأفكار إلى نتائج محددة في أرض الواقع، لأن المواطن لا تهمه كثيرا فلسفة العمل و إنما يهمه صحة العملية الإلكترونية و بروز نتائجها على أرض الميدان،فينبغي أن تحقق الإدارة الإلكترونية فوائد للجمهور و لمصلحة المواطن من حيث الجهد و الوقت،و توفير الخدمة الدائمة على مدار الساعة و إنجاز العمل بكفاءة عالية في وقت سريع.[1]

–**إستمراريةالتغيير:** هي تغيير أسلوب عمل الحكومة التقليدية بإستخدام التقنيات الحديثة وتفعيلها و تطبيقها على المستوى الفردي.

– **الخوصصة و الأمان** :أي تحقيق أكبر درجة في السرية المناسبة و المصداقية الأمر الذي تؤدي إلى التطوير في مجال خدمات الجمهور و تسهم في بناء الثقة بين مقدم الخدمة و المواطن .[2]

–**تخفيض التكاليف:** فيالاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و تعدد المنافسين على تقديم الخدمات بأسعار منخفضة ينتج عنها تخفيض التكاليف ورفع مستوى الأداء و توسيع نطاق الخدمات إلى عدد معتبر من المشاركين الذين يستفيدون من الخدمات بأسعار منخفضة .[3]

المطلب الثاني: أهداف وأهمية الإدارة الإلكترونية

تتمثل أهداف الإدارة الإلكترونية في تحقيق منظومة عمل متكاملة ومواكبة للتطور النوعي والكمي في مجال تطبيق تقنيات نظام المعلومات وهذا ما نتكلم عنه في (الفرع الأول)، كما نتكلم في (الفرع الثاني) عن الأهمية التي تكتسيها الإدارة الإلكترونية في خدمة العامة.

1– **إسماعيل بوغندور**،التنمية الإدارية و معضلة الفساد الإداري ،رسالة ماجستير في العلوم السياسية و الإعلام ،جامعة الجزائر ،2007،ص101

2– **محمد سمير أحمد**،الإدارة الإلكترونية ،دار المسيرة للنشر و التوزيع ،عمان ،2005،ص43

3 –**محمد بن أعراب** ،" تجربة الإدارة الإلكترونية بين مقتضيات الشفافية و تجويد الخدمة و إشكالية التخلص من منطق التسيير التقليدي "،مجلة العلوم الإجتماعية 19 ديسمبر 2014 ،ص62–63

الفرع الأول :أهداف الإدارة الإلكترونية

للإدارة الإلكترونية أهداف كثيرة تسعى إلى تحقيقها في إطار توفير منظومة عمل متكاملة بما يحقق تقديم أرقى الخدمات للمستفيدين ،بالإضافة إلى الإستغلال الأمثل لموارد المنظمة و ذلك من خلال التحول الجذري من الأساليب الإدارية التقليدية إلى العمل الإلكتروني ،و من بين أهم أهداف الإلكترونية نذكر مايلي :

– الإستفادة القصوى من ثورة الإتصالات و تقنية المعلومات التي تتسابق إليها الإدارات الإلكترونية على مستوى العالم لإستثمار كل جديد فيها،لأنه يتيح مزيدا من القدرات و الإمكانات التي تزيد من قدرة النظام الإداري و تميزه و كفاءته .

– التخلص من حدة البيروقراطية و اختصار الخطوات الكثيرة التي تضطر المؤسسات الحكومية إلى العمل بها،و أيضا جعل الإجراءات داخل المؤسسات أبسط و أقل جهدا .

– ترشيد الوقت المهدور في إدارة المعاملات الإدارية ،و استثمار الوقت في تطوير خدمات الإدارة ،و تنفيذ مشروعات إدارية من شأنها تقديم المزيد من الخدمات و تجويدها .

– ضمان دقة المعاملات الإدارية و الإحتراز من الأخطاء التي يمكن أن تقع في ظل الأنظمة التقليدية بفعل ثبات أداء النظام الإلكتروني و كفاءة نظام الحفظ فيه ، وكذلك وضوح العمليات الإدارية المختلفة داخل المؤسسة .[1]

– ربط دوائر المؤسسة بوسائل إتصال إلكترونية تضمن سهولة التواصل فيما بينها و سرعته بالدرجة التي تجعل أجواء العمل أكثر إيجابية ،و ترتقي بالأداء داخل الإدارات فضلا عن أن الإدارة الإلكترونية ستمكن من الإتصال بالجهات الإدارية في المؤسسات الأخري.

– ترشيد الأيدي العاملة بإفراز الأفراد غير الفاعلين المحسوبين على المؤسسات و يكبدها خسائر فادحة من جراء إستنزاف جزء كبير من خزانة المؤسسات في الرواتب التي تصرف لهم

1– **حسين محمد الحسن**،الإدارة الإلكترونية :المفاهيم ،الخصائص ، المتطلبات ،عمان ،مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ،2011،ص111–113

وربما يحصل هؤلاء على حوافز و مكافآة بشكل دوري دون وجود دور حقيقي أو مهمة مؤثرة يؤدونها ، مما يسبب إحباطا لكثير من الموظفين الذين لا يحصلون على مميزات هؤلاء ، مع أنهم هم الجنود المجهولون وراء انجاز المؤسسة .[1]

– التوفير هدف محوري ضمن أهداف الإدارة الإلكترونية،إذ تسعى إلى خفظ أعباء تكلفة الإجراءات و المعاملات على الجهات الإدارية و على الأفراد،و لعل هذا يفيد مؤسسات الدولة بشكل لافت،نظرا إلى أن التوفير و ترشيد الإنفاق بات هاجس هذه المؤسسات كما أصبحت الإدارة الإلكترونية حلا ناجعا أمامها لإختصار الإجراءات و ترشيد النفقات على الدولة و على المواطنة ففي مقابل إنفاق المواطن على المعاملات تنفق الدولة عليها أيضا أموالا طائلة في تكلفة خدمات الموظفين و توفير أماكن و أبنية يتردد إليها المواطن بحثا عن المستندات و المراجعات،و ما يستلزمه ذلك من نفقات .

– القدرة على معرفة احتياجات المستفيدين و رغابتهم عن طريق المعلوماتية العالية و المتجددة لتلك الإدارات، و بخاصة الإستثمارية،مما يعني من هامش مبيعاتها و أرباحها و تستطيع الإدارات الحكومية الإستفادة من هذه الميزة أيضا في معرفة شكاوي مراجعيها و مشكلاتهم،لكي يتم معالجتها و تجاوز أسبابها .[2]

– توفير المعلومات و سهولة إستدعائها و تقديمها للجهات الإدارية أو المراجعين أو الجهة المستهدفة ،ففي حين كان الحصول على بعض المعلومات في ظل الإدارات التقليدية يحتاج إلى إنتظار المراجع ساعات و ربما أيام ،يقدم الطلب و ينتظر الإجابة بعد يوم أو يومين أصبح ذلك في ظل الإدارة الإلكترونية لا يستغرق إلا دقائق يمكن خلالها المراجع أو صاحب الطلب أن يحصل على المعلومات بنفسه،من دون الحاجة للرجوع إلى الموظف الذي قد يكون دوامه انتهى و هو في أمس الحاجة لمعرفة المعلومة بشكل عاجل.

1–**رانية هدار** ،مرجع سابق،ص34

2–**حسين بن محمد الحسن**،"الإدارة الإلكترونية بين النظرية و التطبيق "،ورقة بحث قدمت في ملتقى دولي للتنمية الإدارية ،نحو أداء متميز في القطاع الحكومي ،الرياض،المملكة العربية السعودية ،01–04 نوفمبر 2009،ص30–31

– فك الإختناقات التي تعاني منها كثير من الدوائر الإدارية و الطوابير التي لا تنتهي أمام منافذها المختلفة،و تسيير تقديم الخدمة للمواطن في منزله عن طريق شبكة الأنترنت مما يخفف كثيرا من الأعباء الواقعة على تلك الجهات و يوفر مجهوداتها و امكانياتها التي كانت في ظل الإدارة التقليدية تضيع في وظع الخطط و توفير مزيد من المباني و المقرات و منافذ الخدمة تلبية لرغبات الجماهير ،مما لم تعد تلك الجهات في حاجة إليه في ظل الحل الإلكتروني الذي يوفر عليها هذا كله .

– رفع درجة الوعي لدى مواطني الدول وزائريها ، بقوانينها و مناهجها الإقتصادية و الإستثمارية و أنظمتها التجارية و الصناعية و الأمنية ، مما يجنب كثيرا من أفراد المجتمع و المقيمين فيه الوقوع تحت طائلة العقوبة في عدم معرفتهم الكثير عن أنظمة الدول ،و كذلك يجعل كثير من فرص الإستثمار أو السياحة و التوظيف أو غيرها متاحة أمام الجميع .[1]

– التقليل من التعقيدات الإدارية التي يمر بها القرار الإداري،و إنجاز العمل في وقت قياسي خلال 24 ساعة في اليوم و طيلة أيام الأسبوع بمجرد الرجوع إلى قاعدة البيانات المعدة سلفا في الإدارة و التي تعد بمثابة تفويض الموظف و الذي يتخذ قراره على أساسه بدلا من الرجوع إلى الرؤساء الإداريين، كما هو الحال في الإدارة التقليدية، و التخلص من تعقيدات الرقابة الإدارية التقليدية و استبدالها برقابة أسهل و أدق.

1– **حسين بن محمد الحسن** ،مرجعسابق،ص 32

– إلغاء عامل العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة أو التخفيف منه إلى أقصى حد ممكن ،مما يؤدي إلى الحد من تأثير العلاقات الشخصية و النفوذ في إنهاء المعاملات المتعلقة بأحد العملاء و القدرة على استيعاب أكبر عدد من العملاء في وقت واحد دون حاجة للإنتظار في صفوف طويلة تعرقل العمل الإداري .[1]

– ضمان المساواة في التعامل و المعالجة ،و احترام المواطن في مواجهة الإدارة بتطبيق مبدأ سيادة القانون و تعزيز حقوق المواطنين فيها ،و هذا يعد عاملا أساسيا للحكم الديمقراطي و مبادئ الحكم الراشدة و الإدارة المتفتحة و المبنية على أساس الشفافية
و المسؤولية، الصدق ،العزلة ،الفاعلية ،و المساواة في المعاملة ،و إحترام دولة القانون بما يفضي إلى تحقيق الاستقرارالاجتماعي و التنمية الاقتصادية .[2]

من خلال الأهداف سالفة الذكر يتضح أن التحول إلى الإدارة الإلكترونية ليس هدفا في حد ذاته، و إنما هي وسيلة لتحقيق جملة من الأهداف تحمل مضامين مختلفة الأبعاد سياسية ،إدارية، اقتصادية ،تنظيمية ،اجتماعية و ثقافية، تتمحور أساسا حول تجاوز مشاكل و نقائص الإدارة التقليدية و جعل كسب رضا و ثقة المواطنين من أفراد و مؤسسات أعمال محور عمل الإدارات العمومية في الاستخدام الإيجابي لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات يساعد على تحسين أداء الخدمات في الإدارة المحلية خاصة،و أساليب عملها وبالتالي تحقيق إدارة أفضل و استخدام أمثل لجميع مواردها المادية ،المالية و البشرية بالشكل الذي يؤدي إلى تقديم الخدمات العمومية بجودة و دقة عاليتين و بأقل وقت و جهد و تكلفة ممكنة ،بما يسهم في القضاء على المحسوبية و البيروقراطية و يحقق الشفافية و الفعالية ،و التي تعد من أهم دعائم الحكم الراشد [3].

1- **رانية هدار**، مرجعسابق، ص36

2- مرجع نفسه، ص37

3- مرجع نفسه، ص37

الفرع الثاني: أهمية الإدارة الإلكترونية

تتجلى أهمية الإدارة الإلكترونية في قدرتها على مواكبة التطور النوعي والكمي الهائل في مجال تطبيق تقنيات و نظم المعلومات و ما يرافقها من انبثاق ما يمكن تسميته بالثورة المعلوماتية المستمرة،أو ثورة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات الدائمة فضلا عن ذلك تمثل الإدارة الإلكترونية نوعا من الاستجابة القوية لتحدياتالقرن الواحد و العشرين الذي تختصر العولمة و الفضاء الرقمي و اقتصاديات المعلومات و المعرفة و ثورة الأنترنت وشبكة المعلومات العالمية كل متغيراته و حركةاتجاهاته. [1]

تعد الإدارة الإلكترونية عصب حياة المجتمعات المدنية المعاصرة التي كانت مسيرة حياتها اليومية تواجه أزمات خانقة في ظل إدارتها التقليدية حتى استطاعت أن تخطو خطوات لافتة في سبيل تجاوز هذه الأزمات بفعل التكنولوجيا ، بينما لا تزال مجتمعات أخرى تحبو في بداية الطريق الذي يتسابق الآخرون في مراحله النهائية و ينظر إلى الإدارة الإلكترونية على أنها بديل عصري يواكب التطور الذي اعترى حياة الإنسان على سطح الأرض ،و يلبي مطالبه الإدارية ، و يرضي طموحه في الحصول على قدرات أعلى و أيسر في إدارة شؤون حياته و تفاصيلها لذلك بعد تعميم التطبيقات التكنولوجية في الإدارة ،هذا ليس شكلا عصريا للحياة نسعى لتقمصه بقدر ما هو حاجة ماسة لمجتمعاتنا و دافعا لتلك الإدارات لتجاوز واقعها و الانطلاق إلى الأفاق العالمية الرحبة بوتيرة سريعة و مشاركة واسعة .[2]،تردي مستوى خدمات كثير من الإدارات و تعقيدها إلى الدرجة التي تستدعي الحاجة إلى تبسيط إجراءاتها ،و جعلها أكثر سلامة و مرونة ،وتسهيل تقديمها للمواطنين ،و التي تؤكد أهمية الإدارة الإلكترونية و حاجة الإدارات العمومية لتطبيقها ،نظر لما تحققه من مزايا و فوائد تظهر أثارها:

- **الإدارة الإلكترونية أداة إصلاح:** الإدارة الإلكترونية وسيلة لتسهيل نجاح أهداف الأداء الحكومي، لذلك يجب أن تدرج ضمن برامج إصلاح وتحديثالدولة، في هذا الإطار التكنولوجيا وحدها لا تكفي، و إنما لابد من الأخذ بعين الاعتبار هياكل و طرق العمل أيضا.

1- **سعد غالب ياسين**، الإدارةالإلكترونية، عمان، دار اليازوري للنشر و التوزيع،2010، ص32

2- **رانية هدار**،مرجع سابق ،ص37

فمعظم المستفيدين مواطنين أو مؤسسات يتفاعلون مع إداراتهم مرات عديدة في السنة عبر القنوات التقليدية ، وهي البريد ، الهاتف ،الحضور الشخصي للهياكل ،الإدارة الإلكترونية تعرض وسيلة اتصال جديدة هي الأنترنت ،و ذلك من خلال وضع مصلحة إلكترونية للخدمات تتميز بنظام عمل أتوماتيكي أكثر آلية ،و بالتالي فإن الإدارة الإلكترونية هي الطريق الذي لا مفر منه لإعادة هندسة العملية الإدارية و إعادة التفكير فيها بطرقة أكثر فعالية ،هذه المقارنة تسمح بالتحول من منظمة عمودية رأسية في صومعة إلى منظمة أفقيا مستوية ضرورية لنشر الإدارة الإلكترونية في تطبيق الإدارة الإلكترونية يفتح إذن طرق إعادة النظر في العملية التنظيمية لتحسين تزويد المواطنين بالخدمات ،كما يعزز إنشاء تطبيقات و ممارسات تنظيمية جديدة تحسن التفاعلات بين الإدارة و مستخدميها ومع المنظمات الأخرى .[1]

– فعالية الأداء الإداري للمنظمات العمومية :إن التوجه للخدمات العامة الإلكترونية مع جعلها بالقرب من المواطنين ،سيمكن الإدارة القائمة على توفيرها من تسهيل توصيلها بشكل أفضل ،و تحقيق درجة عالية من الراحة و الملاءمة مقارنة بتسليم الخدمة و جها لوجه ،أو الاتصال المباشر مع المستفيد كما يحقق لك أيضا السرعة في إنجاز المهام،و أداء الخدمات و الحصول عليها أو طلبها، و السير على إشباع رغبة المواطن، كما أن الإدارة الإلكترونية تؤدي إلى قلة نسبة الأخطاء في أداء و تسليم الخدمة ،بسبب الدقة المتناهية التي تميز الأنشطة الإلكترونية ،زيادة إلى توفير و اختصار الوقت لصالح طالبي الخدمة بشكل ينهي مشاكل التعقيد الإداري ،و المرض البيروقراطي .[2]

كما أن تطبيق الإدارة الإلكترونية بالتأكيد يعكس مدى فعالية منظمات الخدمة العمومية من خلال أنه يضمن حرص هذه الأخيرة على تقديم أحسن الخدمات للمواطن باعتمادها الوسائل التكنولوجية الحديثة وتطوير مهارات وكفاءات القائمين على تقديم الخدمة العامة وجعلاهتمامهم ينصب على تحويل الأفكار إلى نتائج مجسدة على أرض الواقع، وذلك لتحقيق فوائد للجمهور تتمثل في تخفيف العبء عنهم من الجهد والمالوالوقت،مع توفير الخدمات.

1- **رانية هدار**، مرجعسابق، ص37

2- مرجع نفسه، ص38

– **الأهمية الاقتصادية للإدارة الإلكترونية** :حاجة الاقتصاد الوطني إلى الدعم و مد يد العون إليه ،و ليس شيء أقدر من التكنولوجية و تعميم تطبيقاتها على دوائر القطاع العام للإسهام في حل كثير من الصعوبات التي تعترض حركة كثير من الصادرات في الدولة ،بما يتاح لها ،في ظل الإدارة الإلكترونية من فرص التواصل مع الأسواق العالمية و معرفة احتياجاتهم في حالة التصدير و أيضا معرفة أهم و أجود منتجاتها لا سيما في حالة الاستيراد لذا تبقى الإدارة الإلكترونية خيارا لا بديل عنه أمام الحكومات التي تسعى إلى حجز موطئ قدم لها في الأسواق العالمية و كسر طوق العزلة المحلية و الإقليمية ،و الاستفادة من وجودها بوصفها إحدى قرى السوق العالمية ، حتى لا تتحول إلى سوق استهلاكية فقط تباع فيها بضائع الأخرين ،و يروج فيها لمنتجاتهم المادية و إفرازاتها الفكرية ،دون أن تكون لها القدرة على الرفض أو الاختيار بسبب العزلة ،و افتقادها القدرة على التمييز في المفاضلة .[1]

– إتاحة فرصة وظيفية في مجالات جديدة مثل إدخال البيانات.

– اللجوء إلى التطبيقات والتقنيات الحديثة في التبادل الداخلي للبيانات وفي تحقيق الربط الوجوبي بين الإدارة الحكومية المركزية أو المحلية وبين القطاع الخاص، فقد جعلت ثورة تقنية نظم المعلومات الترابط بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي أمرا لابد منه في سبيل تكامل الأدوار وتحسين الأداء العام وتقييم الخدمات للمواطنين بأسلوب عصري.

– تتيح الإدارة الإلكترونية تشجيع الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال إنشاء وتشغيلصناعات محلية تعمل في هذا المجال،وهذا من شأنه أن يسهم في إيجاد الكوادر الوطنية المتخصصة. [2]

–دعم جانب الواردات، من خلال تحقيق الشفافية في الحصول على المنتجات من الأسواق العالمية بأقل الأسعار، بعيدا عن الوسطاء والوكلاء، وهذا بدوره يسهم في منع الاحتكارواختيار أفضل العروض من حيث السعر والجودة.

1- **حسين محمد الحسن** ، مرجع سابق ،ص66-67

2- **رانية هدار** ، مرجع سابق ،ص39

– الكم الهائل من المعلومات الذي تتيحه الإدارة الإلكترونية من عرض لفرص الاستثمار المتاحة داخل الوحدة المحلية على شبكة الأنترنت خاصة في مجال الصناعات الصغيرة و المتوسطة و تقديم معلومات جغرافية عن الوحدات المحلية و أهم مواردها و المشاركة في حل المشكلات التي تواجه المجتمع المحلي ، مثل عرض فرص العمل المتاحة داخل البلديات و الولايات لحل مشكل البطالة، و طرح مجالات التنمية التي ممكن أن يشارك فيها القطاع الخاص و المجتمع المدني، و إتاحة الفرصة للهيئات المانحة كالإتحاد الأوروبي للتعرف على حقيقة المشاكل البيئية التي تعاني منها المناطق المحلية، و إتاحة الفرصة للحصول على مساعدتها و التوأمة معها،بما ينعش الإقتصاد المحلي مع الإستخدام الأمثل للموارد.

– كما أن تكنولوجيات المعلومات و الإتصالات هي وسيلة لبناء مجتمع المعلومات و إستعمالها يعتمد على حاجات و متطلبات هذا المجتمع ، خاصة أن مجتمع المعلومات في حاجة إلى الإتساع و التطور بإستمرار، لذلك يجب أن يحصل على فرص جديدة لتحسين الحياة البشرية و التي توفرها التكنولوجيا و الثورة المعلوماتية المرتبطة بها.[1]

الإدارة الإلكترونية تتيح فرصا للتطور السياسي ، الإداري، الإجتماعي و الإقتصادي هو ما تم تأكيده في مؤتمر بالتيمور حول الحكومات الإلكترونية من أجل التطورات أين أعتبر أن تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات لديها القدرة على توسعة المشاركة السياسية و زيادة الوصول إلى المعلومات حول كيفية تصرف الحكومات، وتسهيل اكتسابها و إستعمالها كما أنها تساعد في تحسين أداء الإدارة المحلية و تطوير الطرق التي تمكن المجتمع من تسيير نفسه ،و بالتالي علينا تشجيع استخدام التكنولوجيات الحديثة في الإدارات العمومية و توظيفها من خلال تطبيق الحكومة الإلكترونية و التجارة الإلكترونية لتحسين فعالية الأعمال و الخدمات الإجتماعية في المناطق العمرانية،على أن تتم إدراج مبادرات الحكومة الإلكترونية في مخطط إصلاح حكومي واسع و في محيط ملائم .[2]

1– **محمد بن أعراب** ،"تجربة الإدارة الإلكترونية بين مقتضيات الشفافية و تجويد الخدمة ،و إشكالية التخلص من منطق التسيير التقليدي "،مجلة العلوم الإجتماعية ،19 ديسمبر 2014،ص62–63

2– **رانيةهدار** ،مرجع سابق ،ص40

من خلال ما سبق يتضح أن الإدارة الإلكترونية تسهم إسهاما مباشرا في تحقيق جملة من المزايا و الفوائد التي تنعكس إيجابا على أداء المنظمات الحكومية و مستوى الخدمات التي تقدمها للأفراد و قطاع الأعمال بشكل خاص و على المجتمع بشكل عام .

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للإدارة المحلية

تعتبر الإدارة المحلية من الفروع الرئيسية للإدارة العامة،فقد عرفت كصورة من صور التنظيم الإداري اللامركزي أوائل القرن 19، مع أن بذورها الأولى قد تطورت بتطور المجتمعات الإنسانية التي أدركت حاجتها للتضامن وتضافر الجهود لإشباع إحتياجاتها و بذلك تكون قد سبقت الدولة في وجودها.

كما تعد أساس الديمقراطية فهي المادة الخام التي تغذي المجتمع و تنمي الشعور بالإنتماء إلى المجتمع المحلي، حيث تختار الجماعة المحلية ممثليها لإدارة مصالحها ورعايتها و تمثيلها أمام الجهات المركزية .

و بهذا يعتبر مفهوم الإدارة المحلية قديما إلا أنه لم يحظى بالتنظيم القانوني إلا بعد قيام الدولة القوميةالحديثة .

و عليه سوف نقوم في هذا المبحث بالتعرف على بعض مفاهيم الإدارة المحلية محاولين تبسيط مفاهيمها للمنفعة العامة.

المطلب الأول: تعريف ومبررات الأخذ بنظام الإدارة المحلية

شهد العقد الأخير من القرن الماضي متغيرات عالمية متسارعة كانت أهمها في تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات ،والطلب المتزايد على اللامركزية و إعادة توزيع الأدوار و المهام بين الأجهزة الحكومية المختلفة و المجتمع ،فإنطلاقا من الدور الجديد للدولة في الألفية الثالثة و في عصر العولمة الذي يركز على الدور المحوري للمجتمع المدني و تمكينه من الإضطلاع بالعديد من المهام التي كانت تقوم بها الدولة التقليدية أي الإنتقال من دولة السلطة إلى دولة

اللامركزية و المشاركة الشفافية،تعاظم دور الإدارة المحلية على جميع الأصعد،هذا ما فرض علينا التعرف على مفهوم الإدارة المحلية و أسباب الأخذ بها.

الفرع الأول :تعريف الإدارة المحلية

تعددت التعاريف التي تناولت الإدارة المحلية فهناك من يعرفها :

– هي أسلوب إداري بمقتضاه يقسم أسلوب الدولة إلى وحدات ذات أسلوب محلي يشرف على إدارة كل وحدة منها هيئة تمثل الإدارة العامة لأهلها، على أن تستقل هذه الهيئات بموارد مالية ذاتية و ترتبط بالحكومة المركزية بعلاقات يحددها القانون.

– وهي شخصية إعتبارية قانونية ذات ذمة مالية مستقلة ، و تملك أجهزة إدارية و مالية و صلاحيات لها مدى من الإستقلال تحدده الحكومة المركزية .[1]

– كم يعرفها الكاتب البريطاني كرام مودي (MODIE GRAME) "أنها مجلس منتخب تتركز فيه الوحدة المحلية و يكون عرضة للمسؤولية السياسية أمام الناخبين سكان الوحدة المحلية و يعتبر مكملا لأجهزة الدولة ".

– و قد عرفها الفقيه الفرنسي (ويلين) بأنها " نقل سلطة إصدار القرارات الإدارية إلى مجالس منتخبة بحرية من المعنيين ".

– و قد عرفها شيخلي بأنها " المناطق المحددة التي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من سكانها المحليين تحت رقابة و إشراف الحكومة المركزية ".

– و يعرفها أيضا محمد عبد الله العربي "هي الهيئات المنتخبة من أصل الوحدة المحلية إما إنتخابا يشمل جميع أعضائها أو يشمل أغلبيتهم تعمد إليها الإدارة المركزية بالإطلاع بإدارة كل أو بعض المرافق و الشؤون المحلية ".

– و يعرفها علماء السياسة على أنها " الأجهزة و المجالس المحلية التي تمكن المنتخبين على مستوى البلدية و الولاية من المشاركة في صنع القرار بحق فكرة الديمقراطية".

1– **محمدمحمودالطعامنة** ،"نظم الإدارة المحلية :المفهوم و الفلسفة و الأهداف "،ورقة مقدمة في الملتقى العربي الأول حول نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي ،صلالة ،سلطنة عمان ،أيام 18–20 أغسطس 2003،ص 08

– و تعرف أيضا على أنها " فرع من فروع الإدارة العامة للدولة ،و يهتم بالمشاركة في إدارة الشؤون العامة في كل إقليم بممثلين عن المجتمع المحلي ".

و في ضوء التعريفات و قواسمها المشتركة يمكن تعريف الإدارة المحلية بأنها جزء من النظام العام للدولة منحتها الحكومة المركزية شخصية معنوية، و جدت من أجل تلبية إحتياجاتمجتمعها المحلي ممثلة بهيئة منتخبة، تعمل تحت رقابة و إشراف السلطة المركزية .[1]

نستخلص لما سبق من مجمل التعاريف يمكننا القول أن الإدارة المحلية هي التنظيم الإداري لرقعة جغرافية محدودة و معلومة ، تقوم بتسيير و تنظيم كافة مجالاتها الإجتماعية و السياسية و الإقتصادية، تقوم بتوزيع الوظيفة الإدارية فيما بين الحكومة المركزية و بين هيئات محلية منتخبة تعمل تحت رقابة الحكومة المركزية و إشرافها .

كما تعمل على إشراك المواطن في رسم ووضع سياساته التي تنظم له شؤون حياته عن طريق المجالس المحلية المنتخبة التي يختارها بنفسه بكل حرية و ديمقراطية و إستقلالية لتمثيله و للدفاع عن حقوقه و تلبية حاجاته العامة.

– الإدارة المحلية :هي عبارة عن أسلوب يقوم على توزيع الوظائف بينها و بين الإدارة المركزية و الإدارة اللامركزية و من التعريف السابقة نجد أن الإدارة المحلية تتميز بخصائص و مميزات نذكر منها :

– الخصائص :

– وجود خصائص محلية تختلف عن المصالح القومية .
– إنشاء هيئات محلية منتخبة مهمتها إنجاز تلك المصالح .

1–**أيمن حسن أحمد طه** ،"المؤشرات المفاهيمية و العلمية للحكم الصالح في الهيئات المحلية الفلسطينية "،رسالة ماجستير في التخطيط الحضري و الإقليمي كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية في نابلس ،فلسطين ،2008،ص42

– إشراف الحكومة المركزية على تلك الهيئات .[1]

– منح الشخصية المعنوية لهذه الأقسام كي تتمكن من ممارسة نشاطها المحلي .[2]

– **المميزات :**

–الإستقلاليةالقانونية :من خلالها تتمتع الهيئات المحلية بأجهزتها و قوانينها التي تحدد مجالات تدخلها و تكسبها حق امتلاك لحقوق أخرى بالمقابل تحملها مجموعة من الواجبات و المسؤوليات .

–الإستقلاليةالمالية :بموجبها تتمتع الهيئات المحلية بحق الحصول على مواردها المالية و استعمالها التنمية المحلية و بممارسة و ظائفها .

الفرع الثاني :أسباب ظهور الإدارة المحلية

ترجع نشأة و ظهور الإدارة المحلية إلى أسباب متعددة حفزت الدول المختلفة إلى الأخذ بها من ثم التوسع فيها ،منها بعض الأسباب :

أ – الأسباب الإدارية :

– التخفيف من أعباء موظفي الإدارات المركزية و قصرها على الأعمال الإدارية المهمة .

– التنسيق فيما بين الإدارة المحلية و الحكومة المركزية لوضع خطط و مشروعات التي تلائم حاجات السكان في مناطقهم و حسب ظروفهم و تنفيذها في تلك المناطق.

– ضمان سرعة الإنجاز بكفاءة و فاعلية ، و الحد من الروتين بتبسيط الإجراءات .

---

1 – **أيمن عودة المعاني** ،الإدارة المحلية ،دار وائل للنشر ، عمان 2010،ص19

2 –**خباز لطيفة و بابنة نسيبة** ،واقع تسيير الموارد البشرية في الإدارة المحلية (دراسة حالة لبلدية تماسين)،مذكرة مقدمة لإستمال متطلبات شهادة الليسانس في علوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علم التسيير ،سنة 2009،ص03

– زيادة قدرة الموظفين المحلية على الإبداع و الإبتكار .

– اكتساب الكوادر المحلية خبرة متزايدة نتيجة مشاركتها في عملية اتخاذ القرار.

–إستخدام الأساليب الإدارية المختلفة عن تلك التي تطبقها الإدارة المركزية تراعي الظروف و العوامل المحلية مما يرفع من كفاءة العمل .[1]

–إتساع دور الدولة أبرز الحاجة إلى قيام نوع من تقسيم العمل في مجالات الإدارة العامة.

ب – الأسباب السياسية :

1 – تحقيق مشاركة السكان المحليين للسلطة المركزية إذ يلتزم المواطن بتحقيق الأهداف و إنجازها فلا يضطر للجوء إلى ممارسة العنف و خلق الإضطرابات .

2 – إرساء قواعد الديمقراطية بين المواطنين لأن عملية الترشح و الإنتخابات و إحترام الرأي الأخر تعتبر تدريبا على ممارسة العمل السياسي و إحترامه، و يرى البعض أن القرن التاسع عشر يعتبر بحق قرن الديمقراطية و الحريات العامة، الأمر الذي دفع العديد من الدول إلى إشراك مواطنيها في إدارة شؤونهم المحلية من خلال المجالس المحلية المنتخبة.

– إبراز قيادات محلية قادرة على الإدارة الحسنة تتفوق في ممارسة أعمالها سواء في المجالس المحلية أو النيابية في الدولة .

– إعطاء سكان المناطق التي تسكنها قوميات تختلف عن بقية سكان الدولة حرية تقرير حاجاتهم و إشباعها بما يناسب ظروفهم الخاصة،و يسهم في دعم الوحدة الوطنية .

– قدرة الدولة على مواجهة الظروف الطارئة و معالجتها بفعالية أكبر فيساعد ذلك على تماسك السكان، و مجابهة المخاطر التي قد يتعرض لها المواطن و قت الأزمات و الكوارث و يعمل على تدعيم الوحدة الوطنية .

– ترشيح مفهوم الرقابة الشعبية،إذ يمارس السكان في الوحدة المحلية الرقابة على المجلس المحلي للتأكد من قيام الأعضاء بأعمالهم بكفاءة و فاعلية .

1– **خباز لطيفة و بابنة نسيبة** ، مرجع سابق ،ص07

ج – الأسباب الإقتصادية و التنموية :

–إتخاذ القرار محليا بدلا من صدورها عن الإدارة المركزية يوفر الوقت و الكلفة و الإنفاق و يحسن إنجاز العمل .

– توفير المحلي يساهم في سد جزء من كلفة المشروعات و الأعمال المحلية ،و يدعم الدولة ولا ينقل الجزئية المركزية .

– إشراك المواطنين و الهيئات المحلية في تقدير الحاجات ورسم الخطط و تنفيذها بإعتبار أن الإدارة المحلية هي وسيلة المجتمع إلى التنمية يسهم في تسارع عملية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية .

– حصر إنفاق معظم عائدات المجالس المحلية في مناطقها لضمان تحقيق العدالة في الإنفاق و المساهمة في تنميتها و النهوض بها .

د – الأسباب الإجتماعية و الصحية :

–إتخاذ القرارات محليا بدلا من صدورها عن الإدارة المركزية يوفر الوقت و الكلفة و الإنفاق و يحسن إنجاز العمل.

– توفير التمويل المحلي يساهم في سد جزء من كلفة المشروعات و الأعمال المحلية ،يدعم الدولة و لا ينقل الجزئية المركزية.

– إشراك المواطنين و الهيئات المحلية في تقدير الحاجات و رسم الحاجات و تنفيذها بإعتبار أن الإدارة المحلية هي وسيلة المجتمع إلى التنمية يساهم في عملية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية .[1]

1– أيمن عودة المعاني، مرجعسابق، ص19

– حصر معظم عائدات المجالس المحلية في مناطقها لضمان تحقيق العدالة في الإنفاق والمساهمةفي تنميتها و النهوضبها.

– التخفيف من أثار العزلة التي تفرضها المدينة الحديثة على الأفراد بعد اتساع نطاق التنظيمات الحديثة .

– حماية حياة الإنسان من كل ما يضرها و بخاصة الآفات التي تصاحب التقدم الاقتصادي و التكنولوجي في هذا العصر مثل مشكلة التلوث .

المطلب الثاني : أهمية و أهداف الإدارة المحلية

إن فهم نظام الإدارة المحلية يتطلب معرفة أهميتها و أهدافها ،فنظام الإدارة المحليةيقوم على توزيع الوظيفة الإدارية فيما بين الحكومة المركزية و بين الهيئات المحلية المنتخبة ،وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى أهمية الإدارة المحلية (الفرع الأول) كما نتطرق إلى أهداف الإدارة الإلكترونية (فرع ثاني).

الفرع الأول :أهمية الإدارة المحلية

بما أن الإدارة المحلية لها أهمية كبيرة بالنسبة لعدة جوانب منها الجانب الإداري والاجتماعي والسياسي ومختلف الجوانب الأخرى، تبرز أهميتها في عدة نقاط منها: [1]

– تعتبر الإدارة المحلية صورة من صور التضامن الاجتماعي أكثر كبنية اجتماعية أو منظمة اجتماعية، خاصة وأن التمثيل في المجالس المحلية هو من حيث الأصل يتم دون مقابل.

– تعتبر الإدارة المحلية موضع اهتمام هذه الفئة من العلماء والباحثين لأنها تقوم على فكرة تقسيم العمل.

1– **عماربوضياف**، الوجيز في القانون الإداري، دارالجسور، الجزائر ،2007، ص221

– تشكيل مجال أكثر أهمية في نظرية التنظيم و هذه الفكرة لا تتجسد في الإدارة العامة دون التركيز على نظام الإدارة المحلية ووردت في الوثائق القانونية (الدستور ،القانون المدني ، قانون البلدية و قانون الولاية).[1]

– تعتبر النظرة الأكثر عمقا أن الإدارة المحلية تمثل الصورة الواقعية المثلى لتمكين الشعب من ممارسة الحرية أو الشورى الإدارية .

– تعتبر حقا شعبيا لا يمكن حرمان الشعب منه تحت أي عذر كان .[2]

– اللامركزية تمنح مرونة أكثر في صنع القرارات و مواجهة المواقف المتغيرة و بذلك نحصل على الكفاءة التنظيمية في أجهزة الدولة .

– تعتبر الإدارة المحلية وسيلة لتشجيع المواطنين على المشاركة في التنمية و السعي لخدمة أنفسهم و التحريف في المعلومات الواقعية التي تصل إلى السلطات المركزية لتبنى عليها قراراتها ...الخ [3].

– تعتبر حق و حرية مشاركة جميع أفراد الشعب في النشاط العام تأخذ الحقوق التي لا بد أن يتمتع بها الإنسان .4

– تمثل قاعدة لا مركزية يتمكن من خلالها المنتخبين على مستوى الولاية أو البلدية من المشاركة في صنع القرار بما يجسد بحق فكرة الديمقراطية .5

1- **خباز لطيفة** ،مرجع سابق ،ص9

2- **عمار بوضياف** ، مرجع سابق ، ص221

3- **خباز لطيفة و بابنة نسيبة** ، مرجع نفسه ،ص09

4- نفس المرجع ،ص 08-09

5- **عمار بوضياف** ،شرح قانون الولاية 2012، دار الجسور ، الجزائر 2012 ، ص59

الفرع الثاني :أهداف الإدارة المحلية

هناك عدة أهداف للإدارة المحلية ممثلة في مؤسساتها المختلفة من بلدية و ولاية و ما يتبعها من أقسام و مصالح و غيرها، بالإستعانة بكل إمكانياتها المادية و البشرية المتاحة و بكل قوتها التنظيمية و القانونية التي تحدد لها الأهداف يمكن أن نحصر الأهداف في :

أ – الأهداف السياسية :تحقق الإدارة المحلية مفهوم الديمقراطية على المستوى المحلي مع ترسيخ المبدأ الديمقراطي في أذهان المواطنين من خلال تجسيد حكم الشعب لنفسه بنفسه و ما الديمقراطية المحلية إلا خطوة على طريق الديمقراطية على المستوى الوطني .

الديمقراطية السياسية تتيح للمواطنين التعبير عن إرادتهم بشأن من يحكمهم على المستوى المحلي ، و هي التعبير عن رغبة المواطنين، و فيها تربية سياسية لهم كناخبين و مرشحين وصولا إلى التمثيل النيابي مستقبلا .

ب – الأهداف الإدارية و الإقتصادية :إن تحقيق كفاءة الإدارة أحد الأهداف الهامة التي يسعى إليها أي نظام للإدارة المحلية ، فتلعب كفاءة الإدارة دورا فعالا و أساسيا في إدارة المحليات للخدمات المختلفة ، و كذا في أداء الوظائف العامة التي يضطلع لها المجلس المحلي بكفاءة لتحقيق الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة و توفير الخدمات للمواطنين بأيسر السبل و لأكبر عدد منهم .[1]

– القضاء على البيروقراطية التي تلازم تركيز السلطة و بعد الإدارة حيث تؤدي الخدمات بواسطة أشخاص لا يدركون طبيعة الحاجة المحلية و لا يخضعون لرقابة و إشراف المستفيدين.

– إتاحة فرص تجربة نظم إقتصادية و إدارية مختلفة على مستوى ضيق و محدود لبحث مدى إمكانية تعميمها في ضوء النتائج في دائرة الدولة المتسعة .[2]

1– **حمد سليمان القبيلات** ، مبادئ الإدارة المحلية و تطبيقاتها في المملكة الأردنية الهاشمية ،ط1،الأردن ، دار وائل للتوزيع و النشر ،2010،ص 25–26

2– **المنظمة العربية للتنمية الإدارية** ،المؤتمر العربي حول البلديات و المحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة ،القاهرة ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2009 ،ص 123–124

– التخفيف من أعباء الأجهزة الإدارية المركزة والحد من ظاهرة التضخم التي منيت بها تنظيمات الأجهزة الإدارية في ظل الأسلوب المركزي.

ج – الأهداف الإجتماعية :دعم الروابط الروحية بين أفراد المجتمعات المحلية بطريقة تحول طاقاتهم إلى أعمال يأخذ بواسطتها كل مجتمع لنفسه وجودا ذاتيا يقصد تحقيق المصالح المشتركة لأفراده .

– تعتبر الإدارة المحلية وسيلة لربط البناء المركزي بالقاعدة الشعبية و ذلك من أجل تحقيق التجاوب المطلوب بين الجهاز المركزي الحاكم و باقي القطاعات الشعبية .

– تكفل قدرا من العدالة في توزيع الضرائب العامة لأن كل إقليم سيحصل على ما يحتاجه لمواجهة المصالح المحلية فلا تطغى مرافق العاصمة على مرافق الأقاليم كما هو الشأن لو أخذنا بالمركزية الإدارية .

خلاصة الفصل

بناءً على ما سبق يمكن القول أن التطور التكنولوجي فرض الكثير من التحديات على مختلف المؤسسات و المنظمات، وأصبح من الضروري التخلص من كافة الأساليب التقليدية والاعتماد على الأساليب و التكنولوجيات الحديثة في كافة المجالات خاصة في مجال الإدارة لذلك ظهر مفهوم الإدارة الإلكترونية كنتيجة للتطور التكنولوجي في إنجاز المعاملات الإدارية و الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية.

إن تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة المحلية الجزائرية، يمثل إستراتيجية محورية يمكن إضفاء نتائج إيجابية على عمل الأجهزة الإدارية الحكومية، من شأنه أن يحقق رضا المواطن على نوعية الخدمات التي يطلبها عن طريق خلق مؤسسات عامة تتصف بالفعالية والكفاءة.

إلا أن التحول إلى الإدارة الإلكترونية يتطلب مراعاة مجموعة من المتطلبات والشروط أهمها توفير البنية التحتية والميزانية اللازمة لتطبيق هذا المشروع وتحديد إستراتيجية التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية والعمل على تجاوزكافة المعيقاتوالتحديات التي تواجه سير العملية.

الفصـل الثاني

تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية على مستوى بلدية المزدور

الفصـــل الثـــاني

تطبيــق نظام الإدارة الإلكترونية على مستوى بلدية المزدور
بلدية المــزدور -كنموذجاً-

بعد التعرض لتحديد المفاهيم و الدراسة النظرية للموضوع، سوف نقوم من خلال هذا الفصل بإسقاط ما تم التعرض له في الفصل الأول و محاولة للتعرف على ما مدى تطبيق الإدارة الإلكترونية كآلية لتحسن خدمات الإدارة المحلية في الجزائر من خلال اختيار بلدية المزدور بولاية البويرة كنموذج،ذلك كون أن الجزائر سعت إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية لا سيما من خلال تجسيدها لمشروع الجزائر إلكترونية الذي يعتبر نقطة تحول كبير في مجال تطوير الخدمة العمومية خاصة في القطاعات المهمة مثل وزارة الداخلية و الجماعات المحلية التي تهدف إلى تفعيل جميع الأليات العصرية لتجسيد الإدارة الإلكترونية و من ثم المساهمة في تسهيل و التخفيف من حجم الملفات المطلوبة من المواطن و تسهيل مساعيه اليومية، قصد تحسين تقديم الخدمة العمومية،وذلك على مستوى البلدية من خلال رقمنه السجلات الخاصة بالحالة المدنية و جواز السفر و بطاقة التعريف البيو مترية و غيرها من مظاهر تطبيق الإدارة الإلكترونية.

المبحث الأول: تقديم عام حول بلدية المزدور

بعدما تطرقنا في الفصل الأول للدراسة النظرية لأهم النقاط حول النقاط حول الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية والإدارة المحلية سنحاول في هذا المبحث الأول تقديم عام حول بلدية المزدور بولاية البويرة بتعريفها وإعطاء لمحة تاريخية عنها والهيكل التنظيمي لها.

باعتبار أن البلدية هي المقصد الذي يقصده المواطنين رغبة في الحصول على مختلف الخدمات العمومية لتلبية احتياجاتهمومطالبهم المختلفة وهذا من أجل الإجابة عن المشكلة البحثية وجمع الحقائق والمعلومات المرتبطة حول الموضوع.

المطلب الأول: التعريف بالبلدية

تعد البلدية هيئة عمومية ذات طابع إداري خدماتي تتمتع بالاستقلال المالي و الشخصية المعنوية تحت وصاية الولاية على المستوى المحلي ،ووزارة الداخلية و الجماعات المحلية على المستوى المركزي ،حيث عرفها المشرع الجزائري بموجب المادة الأولى من قانون 08-90 المؤرخ في 12 رمضان 1410 هـ الموافق لـ07 أبريل 1990 تعرف البلدية على أنها" وحدة إدارية قاعدية لا مركزية إقليمية محلية في النظام الإداري تشكل الخلية الأولى في النظام الإداري الجزائري فهي الجماعة الإقليمية الأساسية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و تحدث بموجب قانون "[1].

أما القانون رقم 10-11 المؤرخ في 20 رجب 1432 هـ الموافق لـ22 جوان2011 المتعلق بالبلدية فقد عرفها في المادة الأولى بأنها "الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة و تتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة و تحدث بموجب قانون".[2]

البلدية هي القاعدة الإقليمية اللامركزية و مكان لممارسة المواطنة و تشكل إطار مشاركة المواطن لتسيير الشؤون العمومية .

للبلدية إسم و مقر تاريخي .[3]

1- المادة 01 من القانون 08-90 المتعلق بالبلدية ،المؤرخ في 12 رمضان 1410 الموافق لـ1990/04/07 ،الجريدة الرسمية ،عدد15،الصادرة في 1990/04/11

2- المادة 01 من القاعدة 10-11 المتعلق بالبلدية، المؤرخ في رجب 1432 الموافق لـ22 جوان 2011 ،الجريدة الرسمية عدد 37،الصادرة في 03 جويلية 2011

3- المادة 02 و 06 ،من القانون رقم 11- 10 ،السالف الذكر

- تعريف البلدية تاريخيا

سوف أحاول أن أعطي لمحة تاريخية عن بلدية المزدور بولاية البويرة حيث أن الإسم الحقيقي المتداول هو المسدور وينطق السكان إسم المزدور لسهولة النطق حيث ألف السكان هذا الاسم وأحبوه.

وهنا روايتين لأصل تسمية المسدور رواية تقول أنه قبل هذا الإنفجار السكاني كانت المسدور عبارة عن مساحات شاسعة من نبات السدرة فاشتقت منها كلمة المسدور أما الرواية الثانية أنها سميت من اسم مشتق من الأمازيغية و هو مس ضرار و تعني ابن الأصل أو ابن الجبل.

و تعتبر بلدية المسدور من أكبر بلديات دائرة برج أخريص بولاية البويرة كثافة سكانية حيث كانت تسمى إبان المستعمر الفرنسي بعرش بني إنطاسن و هو بلا ريب اسم بربري فقد ذكر إبن خلدون أسماء قبائل بربرية تحمل هذا الاسم، كانت بني إنطاسن في القرن التاسع عشر تحكمها عائلة قوية هي عائلة قليل،و قد انحدر منها جل من تولى قيادة العرش أشرهم الذين ذكرتهم كتب التاريخ منهم الحداد بن قليل، مصطفى بن قليل ...

لعبت المنطقة دورا كبيرا إبان الثورة التحريرية فقد ضحى الكثير من سكانها بالغالي والنفيس من أجل أن تحيا الجزائر، وكان لمجاهدي المنطقة دورا بارزا في صنع أحداثها فالحاج الهادي حديدي رحمه الله هو واحد من كبار مجاهدي المنطقة،سليل قرية بلكطبالمسدورالتحق بالثورة التحريرية من بداياتها كمسبل،و كانت تربطه علاقة ثقة بالشهيد بواكلي السعيد كان يثق فيه ثقة كبيرة و يعتبر السر الأمين له في المسدور و كذلك المجاهد محمد أوعيل بمنطقة مغنين برج أخريص، كذلك من بين مجاهدي المنطقة محمد بن حليمة و محمد سويسي اللذان أسر في معركة المحزم بتاقديت ،و بورويبة بن نوة الذي استشهد في نفس المعركة،و لخضر حيدب و بن دريس حجوج وأحمد دوفي و غيرهم...، من أهم المعارك التي كانت المسدور ميدانا لها معركة الشويريات في أفريل 1959 .

معركة إضطر فيها جيش التحرير أن يقسم قواته إلى قسمين،قسم واجه به العدو من الجهة الشمالية دارت فيه مواجهة دامية حيث كان صمود قوات جيش التحرير بطوليا إستشهد كل من عبد القادر قندوز ولخضر الجيلالي وأسر كل من محمد سويسي معمر بعوش وعبد القادر مقدمي، أما من الجهة الجنوبية فقد كان أداء عناصر جيش التحرير باهرا، حيث حافظو على مكانهم حتى نزول الليل و توفرت فرصة الانسحاب.

معركة أولاد قبيلة في 1959/03/21 سبب المعركة كان وشاية من أحد السكان تفيد بوجود عناصر من جيش التحرير بالمنطقة وسط سكان قرية أولاد قبيلة،لكن المجاهدين تفطنوا لعناصر قوات العدو فخرجوا من بين السكان متوجهين إلى الغابات المجاورة،وهنا اندلعت المعركة بين الطرفين أدت إلى استشهاد عمر منصوري، عناصر جيش التحرير انسحبت سريعا هذا ما أدى بقوات المستعمر التوجه إلى القرية واعتقال الكثير من رجالها منهم أحمد دوفي، محمد سالم، محمد شريد، صالح حجوج، محادالعايب. [1]

وتجدر الإشارة إلى أن بلدية المزدور أنشئت بموجب القانون رقم 84/09 المؤرخ في 04 فيفري 1984 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد الصادر في الجريدة الرسمية رقم 06 المؤرخة في 07 فيفري 1984 حيث كانت قبل هذا التاريخ تابعة إلى بلدية برج أخريص قبل 1984 .

الفرع الأول: الموقع الجغرافي لبلدية المزدور

تقع بلدية المزدور في الجنوب الشرقي لولاية البويرة يحدها شمالا بلديتي أولاد راشد وأهل القصر بالبويرة، كما يحدها غربا بلدية برج أخريص و جنوبا بلديتي تاقديت و بني يلمان التابعة لولاية المسيلة و يحدها شرقا بلديتي بن داود و حرازة التابعتين لولاية برج بوعريريج، تتربع بلدية المزدور على مساحة قدرها بـ145 كم²، حيث يقدر عدد سكان البلدية حوالي 20ألف نسمة، تتميز بمناخ حار صيفا وبارد ممطر شتاء بحيث ترتفع درجات الحرارة صيفا وتنخفض في الشتاء تتراوح كمية الأمطار بين 300 و400 مم سنوياتتنوع تضاريسها من الجبال والغابات غابة أولاد قبيلة و بلكط الكثيفتين، إنها أرض فلاحية بامتياز.

1- بطاقة تعريفية لبلدية المزدور نقلا عن صفحة المزدور: https://www.facebook.com/mesdourmesdourna/posts/2907873289226453/، تاريخ التصفح19:42/06/19،2022.

يتوزع سكان بلدية المزدور إضافة إلى المزدور مركز على عدة قرى هي :[1]

- قرية الخراشيش
- قرية قشامة
- قرية الأوناس
- قرية بلكط
- قرية الخوالف
- قرية أولاد أعنان
- قرية الشويريات
- قرية أولاد السلامي

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للبلدية [1]

تتوفر البلدية في تنظيمها على عدة أقسام و هي :

1- هيئة مداولة: و هي المجلس الشعبي البلدي و هو هيئة منتخبة بالاقتراع العام المباشر و السري من طرف الناخبين المتواجدين بالبلدية و يتكون المجلس الشعبي في بلدية المزدور من 15 عضو.

- هيئة تنفيذية: وهو رئيس المجلس الشعبي البلدي ويعد أهم هيئة في تسيير البلدية و يعتبر حلقة وصل بين المجلس الشعبي البلدي و الولاية، و يتولى زمام تسيير شؤون البلدية كما يعتبر الآمر بالصرف على مستوى البلدية.

2- الأمانة العامة: يرأسها الأمين العام بالتنسيق مع جميع مصالح البلدية والسهر على حسن سيرها كما يقوم بإعداد جدول أعمال المجلس الشعبي البلدي وتحرير المداولات ومتابعتها، والأمانة العامة هي المشرفة على إدارة البلدية والتنسيق بين مختلف مصالحها.

1- مكتب الإحصاء،بلدية المزدور،ماي 2022-05-31

3- مصلحة تسيير الموارد البشرية :و تتكون من مكتبين :

مكتب المستخدمين و الموظفين و مكتب التكوين و الرسكلة، تقوم هذه المصلحة بـ:

- تتبع المسار المهني للموظفين من بداية التوظيف إلى التقاعد.
- إصدار شهادة العمل و الإجازات، و العطل السنوية للموظفين،و كذا إصدار قرارات التعيين و الترقية و الخصم و الإيقاف و التحويل.
- تحضير و تنظيم المسابقات و الإمتحانات و الفحوص المهنية.
- ضبط إحتياجات البلدية من المستخدمين حسب مخطط التوظيف السنوي.

4- مصلحة المالية و المحاسبة : تتكون هذه المصلحة من عدة مكاتب منها مكتب الصفقات الذي يتولى إبرام و تنظيم الصفقات و العقود و مكتب المرتبات و الأجور الذي يتولى إعداد القائمة الشهرية لمرتبات الموظفين و إرسالها إلى المراقب المالي من أجل معاينتها و صرفها،وفرع التحصيلات الذي يتولى التكفل بجباية مختلف مداخيل البلدية من الضرائب المختلفة،و فرع الميزانية الذي يتولى إعداد الميزانية السنوية للبلدية و فرع التجهيز الذي يتكفل بتجهيز البلدية بما تحتاجه من أجهزة و عتاد و مكتب حضيرة السيارات و العتاد و يتولى متابعة حركات ممتلكات البلدية و ضبط إحتياجات الحضيرة من الوقود و إستقبال السيارات المحجوزة في إطار القوانين المعمول بها.

5- مصلحة البناء و التعمير :تتكون هذه المصلحة من :

- مكتب الدراسات و التعمير و مهمته التكفل بدراسة و متابعة وسائل التعمير على مستوى إقليم البلدية و فقا للقوانين و التنظيمات.
- جمع كل المعطيات المتعلقة بالتعمير قصد ضبطها وفقا لتطور هذا القطاع .
- مكتب متابعة و مراقبة التعمير يتولى التكفل بمتابعة التعمير فيما يتعلق برخصة البناء ورخصة التجزئة،و رخصة الهدم ،و السهر على مراقبة و تسليم شهادة مطابقة الأشغال و متابعة قواعد التعمير و البناء.

6- مصلحة التنظيم والشؤونالعامة: وتتكون هذه المصلحة من:

1- مصلحة التنظيم والشؤونالقانونية: وتتكون من ثلاث مكاتب:

أ- مكتب التنظيم ويتولى إعداد الوثائق المتعلقة ببطاقة التعريف ومتابعة حركة المواطنين "جواز السفر والإقامة".

ب- مكتب المنازعات والشؤون القانونية ويتولىمتابعة كل المنازعات التي تكون البلدية طرفا فيها، وفحصودراسة العقود التي تصدرها البلدية من حيث الشرعية .

ج- مكتب النظافة والوقايةويتولى هذا المكتب الحفاظ على الصحة العمومية خاصة فيما يتعلق بمحاربة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه،وإجراء التحقيقات حول النظافة،ومراقبة المؤسسات والمحلات ذات الطابع الغذائي.

2- **مصلحة الشؤون العامة:** وتتكون من ثلاث مكاتب:

أ-مكتب الحالة المدنية و يتولى إعداد سجل الحالة المدنية، وإعداد الوثائق الخاصة بالحالة المدنية، وإحصاء المواليد و الزواج و الوفاة دوريا،واستخراج الوثائق.

ب-مكتب الانتخابات: ويتولى إعداد بطاقات الانتخابوإحصاءالناخبين، و تسجيل و شطب الناخبين،و متابعة عملية تعداد السكان حركة المواطنين.

ج-مكتب الخدمة الوطنية :و يتولى إعداد الجدول السنوي لإحصاء شباب الخدمة الوطنية و إعداد شهادات التسجيل و الإحصاء ،وتوزيع الإستدعاءات المتعلقة بالفحص الطبي لأداء الخدمة الوطنية.

3- مصلحة الشؤون الإجتماعية و الثقافية و الرياضية :و تضم ثلاث مكاتب

أ- مكتب الشؤون الإجتماعية و يتولى إحصاء الفئات الإجتماعية "المكفوفين،المسنين،ذوي العاهات..."، و ضبط قائمة أصحاب الدخل الضعيف،و إعداد شهادة الكفالة .

ب- مكتب الثقافة والرياضةويتولى ترقية الثقافة والرياضة من خلال تنظيم التظاهرات الثقافية والرياضية و التنسيق والعمل مع مختلف الجمعيات والرابطات الثقافية من أجل دعم الثقافة والرياضة.

ج- مكتب النشاط الاجتماعي ويتولى هذا المكتب متابعة ملف الشبكة الاجتماعية وإحصاء البطالين والفئات الاجتماعية الضعيفة وإحصاء المستفيدين من المنحة التضامنية الجزافية.

الهيكـــــل التنظيمي لبلدية المزدور

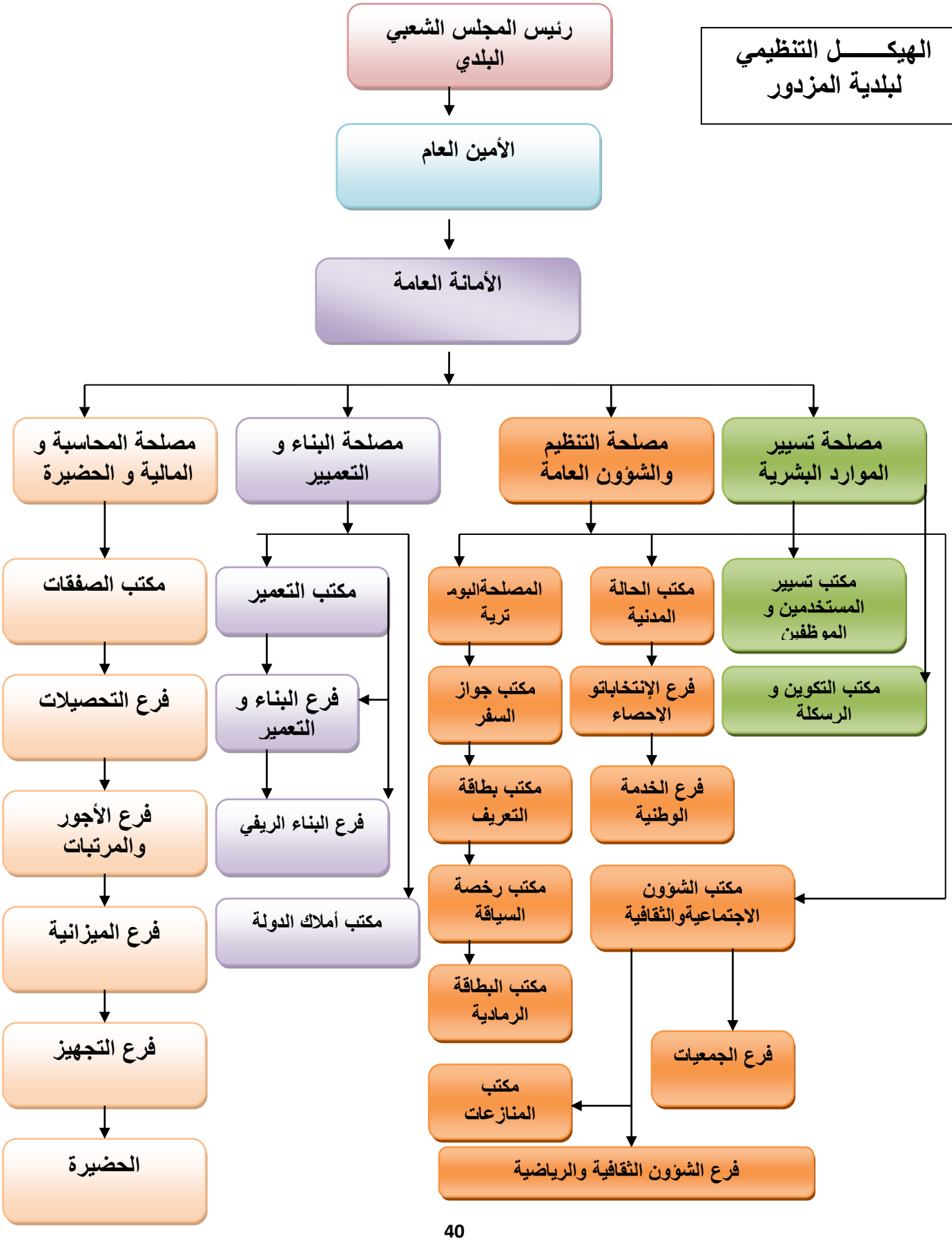

المطلب الثاني: مشروع الجزائر الإلكترونية

نـزولا عنـد المقتضـيات الدوليـة التـي تشـهدها أغلـب دول العـالم ومـع الإنتشـار الواسـع لتكنولوجيا الإعلام و الإتصال و التطور الهائل في المجال التكنولوجي و ما ترتب عنه من ثورة رقمية مست جميع قطاعات و مؤسسات الدولة و حتى القطاعات الخاصة و جدت الجزائر نفسها أمام فجوة رقمية وجب التفكير جديا و العمل سريعا على تداركها و الحد منها و هو الأمر الذي بدأت بوادر تنفيذه مع صدور مشروع أو إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية 2013" و التي تعتبر أول برنامج حكومي يسعى إلى تهيئة الدولة بمختلف هيئاتها و مؤسساتها للتحول الإلكتروني و الانتقال إلى مجتمع المعلومات و الإقتصاد الرقمي في إطار زمني حدد بخمس (05) سنوات من 2008 إلى 2013.

لقد سعت الحكومة و مختلف الجهات الفاعلة في إطار تحضير مشروع الجزائر الإلكترونية إلى تزويد الجزائر بأرضية صلبة و طموحة في نفس الوقت لتطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الإتصال، و ذلك إنطلاقا من أسس واضحة تم من خلالها وضع مجموعة من البرامج و الأهداف القطاعية و الوطنية لتهيئة مختلف القطاعات الوزارية للتحول الإلكتروني.

من هذا المنطلق و على إعتبار أن وزارة الداخلية و الجماعات المحلية تعتبر من أهم الوزارات في الدولة للدور الكبير الذي تلعبه من خلال مختلف الجماعات الإقليمية و إداراتها العمومية في تقديم الخدمات العمومية للمواطنين، و الإضطلاع بمهام تجسيد السياسة العمومية على المستوى المحلي و تنفيذ البرامج التنموية المحلية و الوطنية، فإنها إحتلت رأس قائمة برنامج تطبيق الإدارة الإلكترونية المحدد بموجب مشروع الجزائر الإلكترونية،وذلك من خلال مختلف المحاور و الأهداف التي تم بذلها في سبيل تطبيقها على مستوى الجماعات الإقليمية الإدارة المحلية، فشكل بذلك مشروع الجزائر الإلكترونية أولى مظاهر تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية الذي شهدته الدولة الجزائرية و الذي تميز بالشمولية و التعميم لكونه جاء في شكل مشروع وطني لم يفصل ضمن محاوره في البرامج المسطرة لكل قطاع على

حدى بل انطلق من معطيات و قواعد عامة، و سنقوم من خلال هذا المطلب بالتفصيل في مختلف هذه المظاهر المبذولة لتطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الإدارة المحلية انطلاقا من هذه الإستراتيجية و ذلك من خلال تحديد محاور تطبيقها، و من ثم تحديد المنهجية المحددة لتنفيذها و تجسيد عناصرها.

الفرع الأول: محاور تطبيق إستراتيجية الجزائر الإلكترونية

على اعتبار أن مشروع الجزائر الإلكترونية يعتبر المرجعية الأساسية لتطبيق نظام التحول الإلكتروني في الجزائر وأولى الحكومية المبذولة في هذا المجال فإن تطبيقه لا بد أن يستند إلى مخطط واضح يتم من خلاله تطبيق مختلف البرامج،وفي هذا الإطار جاء من خلال مشروع الجزائر الإلكترونية تحديد دقيق لمختلف الأهداف الرئيسية والخاصة المقرر تحقيقها والتي تم تحديد الإطار الزمني لتحقيقها في خمس سنوات حددت ما بين 2008 –2013 وتتمثل هذه المحاور في:

1- تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية

نظرا للأهمية الكبرى للإدارة العمومية بالنسبة للمواطن و الدولة على حد سواء فإن تطويرها و عصرنتها عن طريق ربطها بتكنولوجيات الإعلام و الاتصالشكل أولى المحاور الرئيسية المسطرة من خلال برنامج الجزائر الإلكترونية و الذي وضح أن هذا الأمر سيحدث تحولا كبيرا في أساليب تنظيم الإدارة العمومية و عملها،الأمر الذي سيجعلها تعيد النظر في كيفية سيرها و تنظيمها و تكييف الخدمات الإدارية المقدمة للمواطنين بشكل أنسب خاصة من خلال وضع خدماتها المختلفة عبر شبكة الأنترنت،هاته الأخيرة التي من شأنها السماح بإنشاء "فضاء اتصال مستقل عن التموقع المادي"،و هو الأمر الذي يتيح توفر المعلومات في أي وقت و في أي مكان،و في سبيل تحقيق هذا الهدف أكد البرنامج على ضرورة فك مركزية تسيير المعلومات أينما كان ذلك ممكنا و حيثما توفرت أفضل المعارف من أجل تحسين نوعية عملية صنع القرار[1].

---

1 –**مسيردي سيد أحمد،سعيدي خديجة**، مشروع الجزائر الإلكترونية ،واقع و تحديات ،مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات ،جامعة البليدة 02،العدد الرابع ،ديسمبر 2013،ص08

وقد أشار نفس البرنامج أنه تم في هذا الإطار وضع أهداف خاصة:[1]

- وضع نظم إعلام مندمجة.
- نشر تطبيقات قطاعية متميزة.
- تنمية الكفاءات البشرية.
- تطوير الخدمات الإلكترونية لفائدة المواطنين والشركاتوالعمالوالإدارات الأخرى.

2 – تسريع استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصالي في الشركات

على اعتبار أن مشروع الجزائر الإلكترونية هو مشروع تحول إلكتروني شامل و أمام حقيقة أن تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية لا يمكن نجاحه بمنأى عن خطة إستراتيجية عميقة تمس كافة قطاعات الدولة خاصة و أن الجماعات الإقليمية لا تعمل في إطار مغلق بل هي في الأساس جزء من تنظيم دستوري متكامل يسمى الدولة فإن نجاح تطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية لا يمكن بأي وجه من الأوجه تصور نجاحه بمعزل عن التطوير و العصرنة الشاملة لكافة القطاعات و المؤسسات العامة و الخاصة في الدولة من هذا المنطق جاء تسريع استعمال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في الشركات و ربطها بنظام التحول الإلكتروني ضمن محاور مشروع الجزائر الإلكترونية.

وقد تم التأكد أن وسائل التسيير والإدارة المطورة حول تكنولوجيا الإعلام والاتصالواستخدامها أصبح أمرا ضروريا من أجل تحسين الأداء ورفع القدرة التنافسية لدى الشركات الوطنية الأمر الذي يسمح من تمكينها من الاستفادة من الفرص التي تتيحها السوق في هذا المجال ويمكن من تحسين العلاقات مع الزبائن والشركاءويساعد على تحقيق فاعلية أكبر بفضل استخدام نظم التسيير، حيث نصل إلى مجموعة أهداف: [1]

- دعم تملك تكنولوجيا الإعلام و الاتصال من قبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

-تطوير تطبيقات لتحسين أداء الشركات، و لا يخفى ما لهذا الهدف من أهمية كبرى في خدمة برنامج تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية، فيتشجيع استخدام تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

1- مشروع الجزائر الإلكترونية، مرجعسابق، ص 08

على مستوى الشركات الخاصة وفتح مجال المنافسة بين الشركات الوطنية والدولية في المجال الإلكتروني وتوفير البرامج الإلكترونية المتعلقة بتطبيق الإدارة الإلكترونية من شأنه توفير قاعدة هامة لنظام الإدارة الإلكترونية المطبقة على مستوى الجماعات الإقليمية بصورة تمكن مختلف الإدارات العمومية من الحصول على أحدث التطبيقات وأنجعها
وبميزانيات معقولة تتناسب مع الميزانيات المحدودة التي لا تزال تسير وفقها الجماعات الإقليمية في الجزائر وهو أمر يسهل ويسرع تطبيق برنامج الجزائر الإلكترونية.

3 – تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيات الإعلام والاتصالي.

بما أن كافة نظم الإصلاح والتطوير الإداري المبذولة من طرف الدولة تهدف في الأول والأخير إلى تمكين المواطنين من خدمات إدارية ترتقي إلى مستوى متطلباتهم وتطلعاتهم وتخدم انشغالاتهم فإننا نجد في كل نظام إصلاحي حيزا خاصا بالمواطن على اعتباره جزءا من البرامج الإصلاحية المتعلقة بالإدارات العمومية وليس فقط مستهدفا ثانويا وهو الأمر الذي أكده المحور الثالث من برنامج الجزائر الإلكترونية والذي جاء من خلاله أنه وفي إطار العمل على إنجاح برنامج التحول الإلكتروني لا بد من العمل على تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيات الإعلام وهو الأمر الذي لا يأتي إلا من خلال مواصلة عملية تعميم النفاذ إلى الأنترنت وذلك بهدف السماح لكل مواطن أينما كان عبر التراب الوطني من الاستفادة من الخدمات العمومية الإلكترونية ومن قاعدة المعارف الهائلة المتمثلة في الأنترنت.

وقد تم تحديد ثلاث أهداف خاصة تتفرع عن هذا الهدف الرئيسي والمتمثلة في:

- إعادة بعث عملية أسرتك عن طريق توفير حواسيب شخصية وخطوط توصيل ذات التدفق السريع مع توفير التكوين ومضامين متميزة لفائدة كل فئة من فئات المجتمع.
- الزيادة بقدر معتبر من الفضاءات العمومية الجماعية ومحلات الأنترنت والمنصات المتعددة الوسائط والحضائر المعلوماتية ودور العلم ودورالثقافة.
- توسيع الخدمة العامة لتشمل النفاذ إلى الأنترنت.

و يشكل هذا الهدف أحد أهم الأهداف التي يقف على نجاحها نجاح تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية و ذلك لأنه لا يمكن أو يتصور بأي حال من الأحوال نجاح استخدام الإدارة الإلكترونية دون وجود قاعدة ثقافية إلكترونية متينة لدى المواطن يعمل من خلالها على توفير متطلباته الإدارية عن طريق الاستخدام المثالي و السريع لشبكة الأنترنت و التي تعد الركيزة الأساسية للإدارة الإلكترونية التي يستحيل أن تعمل دون شبكة أنترنت و على اعتبار أن المجتمع الجزائري يتكون من عدد معتبر من المواطنين الذين ينتمون إلى الطبقة المتوسطة التي لا تملك إمكانيات كبرى للحصول على الأجهزة الإلكترونية و شبكات الأنترنت التي تمكن كل مواطن من الحصول على الخدمات الإدارية الإلكترونية عن طريقها فإن إدراج هذا المحور ضمن المحاور الرئيسية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها ضمن برنامج تحولها الإلكتروني ،هذا ما من شأنه دعم نظام تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية و المساهمة في نجاحه بصفة كبيرة .

4 – تطوير الكفاءات البشرية

لم يغفل برنامج الجزائر الإلكترونية دور الكفاءات البشرية في إنجاح برنامج تطبيق الإدارة الإلكترونية وهو الأمر الذي ضم تطوير الكفاءات البشرية ضمن المحاور الرئيسية لتطبيق البرنامج حيث جاء أنه من الواجب إرفاق تعزيز البنى التحتية وتعميم النفاذ إلى تكنولوجيات الإعلام والاتصال بإجراءات ملموسة في مجال التكوين وتطوير الكفاءات البشرية من أجل تعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وضمان تملكها على جميع المستويات، وقد تضمن هذا الهدف الرئيسي هدفان خاصين: [1]

- إعادة النظر في برامج التعليم العالي والتكوين المهني في مجال التكنولوجيات الحديثة.
- تلقين تكنولوجيات الإعلام والاتصال لجميع الفئات الاجتماعية.

والأكيد أن الحكومة انطلاقا من هذا المحور تأكد على دور البرامج التكوينية والسياسات التثقيفية للأفراد في إنجاح البرامج الحكومية الهادفة إلى نظام التحول الإلكتروني

1– مشروع الجزائر الإلكترونية، مرجعسابق، ص10

وهو الأمر الذي أكدته التحديثات الشاملة التي مست العديد من المناهج الدراسية على مستوى مؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني وتوجه الدولة إلى الاهتمام بالتخصصات التقنية وتخصصات الإعلام الآلي.

5- تدعيم البحث والتطوير والابتكار

وذلك لكون الاقتصاد القائم على المعرفة يستلزم تفاعلا قويا بين البحث والتطوير وعالم الاقتصاد لأن الابتكار هو الذي يضمن تطوير المنتجات والخدمات ذات القيمة.

في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال عن طريق تعزيز نشاط البحث والتطويروالابتكاروتفرع عنه هدف خاص يقوم على التنظيم والبرمجةوتثمين نتائج البحث وحشد الكفاءات وتنظيم نقل التكنولوجيا والمهارات.

وتم في هذا الإطار إعداد العديد من المسابقات الوطنية والدولية المنظمة من طرف وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكيةو التكنولوجيات و الرقمنة و التي تضمنت العديد من الجوائز التحفيزية لتشجيع الباحثين و طلاب الجامعات و المراكز التكوينية المتخصصة على العمل و التنافس من أجل تدعيم البحث و التطوير و الابتكار في مجال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و التطبيقات المتعلقة بتطوير الإدارة الإلكترونية و برامجها.

6- ضبط مستوى الإطار القانوني الوطني

يعتبر القانون الأساسي للقيام بأي عملية تغيير أو تطوير أو إصلاح و بدونه لا يكتسب أي عمل الشرعية و بالرغم من أن الإدارة الإلكترونية هي برنامج تقني يقوم على تحديثات تكنولوجية و رقمية إلا أنه يستحيل تطبيق هذا البرنامج دون إطار قانوني مضبوط و محدد يتم من خلاله توضيح كافة الإجراءات اللازمة لتطبيق البرنامج بداية بالأفكار الأساسية للتطبيق ووصولا عند التنفيذ الفعلي للبرنامج و ما يترتب عنه من أثار قانونية إلى جانب ضبط الإطار التجريمي و مختلف الجرائم و العقوبات المرصودة في حال وقوع أي تجاوزات مرتبطة بتنفيذ البرنامج و تطبيقه.

و على اعتبار أن الإدارة الإلكترونية هي برنامج تغيير شامل في الأطر و التطبيقات و المعاملات و تمس كافة القطاعات الإدارية بمختلف مستوياتها المحلية المركزية فقد جاء ضمن برنامج الجزائر الإلكترونية أنه وعلى اعتبار أن الترسانة القانونية لا تغطي كل المسائل القانونية المترتبة عن استخدام و تطوير تكنولوجيات الإعلام و الاتصالو تشييد مجتمع المعلومات و مع أخذ بعين الاعتبار التجربة المعاشة و كل النقائص الملاحظة و الصعوبات المسجلة ،من هذا المنطلق جاء ضمن الهدف الرئيسي لضبط مستوى الإطار القانوني الوطني ضرورة تهيئة مناخ من الثقة يشجع على إقامة الحكومة الإلكترونية .

7- تثمين التعاون الدولي

تعتبر الجزائر من الدول المتأخرة نسبيا في تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية مقارنة بالعديد من الدول العربية و الغربية الرائدة في هذا المجال، و بهدف الاستفادة من خبرات هذه الدول بصورة تسمح باختزال الكثير من العقبات التي من شأنها أن تحول دون التطبيق السليم للتحول الإلكتروني فقد أكد مشروع الجزائر الإلكترونية على أهمية التعاون الدولي و أدرجه ضمن الأهداف الرئيسية للبرنامج،حيث تم التأكيد أن التعاون الدولي مع البلدان الأخرى في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال يتصف بعدد هائل من المشاريع المبعثرة لا سيما مع الإتحاد الأوروبي و تم في هذا الإطار تحديد هدف رئيسي للتعاون الدولي في تملك التكنولوجيات و المهارات و يتفرع عنه هدفان خاصان يتمثلان في :[1]

-المشاركة الفعالة في الحوار والمبادرات الدولية.

- إقامة شراكات إستراتيجية بهدف تملك التكنولوجيات والمهارات.

وتضمن المشروع ولضمان تحقيق الأهداف المسطرة أعلاه جملة من آليات التقييم والمتابعة التي تم إدراجها هي الأخرى ضمن المحاور الرئيسية للمشروع وذلك بهدف تحديد ضمانات جدوى ونجاعة المخطط الإستراتيجي وتم التأكيد على مواكبة هذا التقييم لكل مراحل عملية إعداد وتنفيذوتحقيق العمليات التي من شأنها السماح بتجسيد أهداف إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية".

1- مشروع الجزائر الإلكترونية ،مرجع سابق ص11

يهدف محور التقييم والمتابعة إلى تحديد نظام مؤشرات متابعة وتقييم تسمح بقياس مدى تأثير تكنولوجيات الإعلام والاتصال على التنمية الاقتصاديةوالاجتماعية، إلى جانب إجراء تقييم دوري للمخطط الإستراتيجي بهدف: [1]

- إعداد الإطار التصوري لنظام مؤشرات نوعية.
- إعداد قائمة مؤشرات ملائمة.

و ذلك إلى جانب تحديد العديد من الإجراءات التنظيمية التي انطلقت من إصلاح قطاع الاتصالاتبوضع هياكل دعم في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و ترتب عن هذا الإصلاح تحويل وزارة البريد و المواصلات إلى وزارة البريد و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و التي تم أيضا تحويلها إلى وزارة البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية و التكنولوجيات و الرقمنة بعد أن خطت الجزائر خطوة هامة في مجال تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية التي أخذت بعدا جديدا توجه نحو رقمنة كافة القطاعات الحكومية و على رأسها وزارة الداخلية و الجماعات المحلية.

كما تم في هذا الإطار إنشاء شركتين منفصلتين "اتصالات الجزائر"،و "بريد الجزائر" الأمر الذي سمح بالفصل بين الإستغلال و الضبط و رسم السياسة القطاعية ،و في خطوة جد مهمة ساهمت كثيرا في خدمة برنامج تطبيق الإدارة الإلكترونية خاصة على مستوى وزارة الداخلية و الجماعات المحلية قامت الحكومة في إطار تحضير السياسة الموجهة لترقية مجتمع المعلومات و الاقتصاد الرقمي بتشكيل " اللجنة الإلكترونية " ،و هي لجنة وزارية يترأسها الوزير الأول ،تضم الوزراء المعنيين في هذا المجال و التي تم دعمها بلجنة تقنية لتوفير الدعم التقني اللازم و تم ضمن هذا المحور إدراج هدفان خاصين يتمثلان في :

- تدعيم الانسجاموالتنسيق وطنيا وبينالقطاعات.
- تدعيم قدرات التدخل على مستوى القطاعات والهيئاتالمتخصصة.

1- مشروع الجزائر الإلكترونية، مرجع سابق ص 12

الفرع الثاني: المنهجية المطبقة لتنفيذ إستراتيجية الجزائر الإلكترونية

في إطار تحقيق الأهداف المسطرة ضمن المحاور المحددة في مشروع الجزائر الإلكترونية تم تحديد منهجية واضحة و مضبوطة و ذلك عن طريق إعداد الوثائق المتضمنة تقييما للوضع الراهن و المحددة للأهداف و الأعمال الواجب تنفيذها وذلك بالتشاور مع جميع الهيئات و الدوائر الوزارية المعنية ،مع إشراك المتعاملين العموميين و الخواص الناشطين في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال،و ضمانا للتطبيق السليم لمنهجية إستراتيجية الجزائر الإلكترونية تم إشراك الأوساط العلمية و الأسرة الجامعية في إثراء الأفكار و توضيح مختلف رؤى الجهات المشاركة في تنفيذ الخطة المتعددة القطاعات لتطوير تكنولوجيات الإعلام و الاتصال حسب ما جاءت به وثيقة الجزائر الإلكترونية،و تم تحديد هذه المنهجية في مجموعة من الإجراءات المتمثلة في :[1]

1- تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارة

سبق ووضحنا بأن تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و توسيع نطاق استخدامها على مستوى الإدارات العمومية يشكل أهم أهداف تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية ،وقد ورد هذا الإجراء على رأس قائمة المنهجية التي رسمتها الحكومة في إطار إعداد إستراتيجية الجزائر الإلكترونية و التي أكدت أنه و نظرا للوتيرة المتسارعة للابتكارات في مجال تكنولوجية الإعلام و الاتصال و بفضل التقارب الرقمي فإن طاقة الحواسيب تتضاعف كل سنتين في حين تتراجع أسعارها بمقدار النصف خلال نفس الفترة و مع ذلك فإن الفارق بين التطور التكنولوجي و تطور المجتمع أصبح أضيق من أي وقت مضى خاصة في الدول المتقدمة،و جاء أنه و على المستوى الوطني تبين انطلاقا من تقييم الوضع الذي أجري في إطار إعداد إستراتيجية الجزائر الإلكترونية أنه رغم من الاستثمارات خلال السنوات الخمس الماضية (الفترة من 2003-2008).

1- مشروع الجزائر الإلكترونية، مرجعسابق، ص14

لا تزال أعمال عصرنة الإدارة بواسطة تكنولوجيات الإعلام والاتصالوتوفير الخدمات عبر شبكات الأنترنت غير مكتملة وغير مثمنة،والسبب الرئيسي في ذلك هو غياب خطط عمل ذات أهداف محددة بوضوح. [1]

2- تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الشركات

سبق التوضيح أن تطوير و عصرنة الشركات التابعة للقطاع الخاص شكلت أهم محاور تطبيق مشروع الجزائر الإلكترونية و يرتبط هذا المحور ارتباطا وثيقا ببرنامج تطبيق و تحسين الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية لما يوفره من قاعدة هامة لوسائل و تطبيقات الإدارة الإلكترونية التي تخدم برامج التحول الإلكتروني و قد تم التفصيل في هذا المحور من خلال بيان المنهجية المطبقة لتحقيقه في إطار تطبيق إستراتيجية الجزائر الإلكترونية و التي أكدت أن المصرفة الإلكترونية، و الأعمال الإلكترونية و أيضا التجارة الإلكترونية في البلدان المتقدمة كانت السبب في الانتشار الواسع و السريع لاستخدام تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في حين و أنه على المستوى الوطني لا تزال الخدماتوالمعاملات التكنولوجية متواضعة و تقتصر على بطاقات سحب الأموال و الاطلاع على الحساب البريدي الجاري، و لكون برنامج التحول الإلكتروني و حتى يكون برنامجا ناجحا فإنه لا بد أن يكون برنامجا شاملا وواسعا يستهدف جميع القطاعات العامة و الخاصة في الدولة فقد وضع مشروع الجزائر الإلكترونية مجموعة من الأهداف التي تندرج ضمن هذه الجزئية من الإستراتيجية التي من شأنها خدمة برنامج التحول وفق ما هو مسطر.

كما تم من خلال نفس البرنامج التحديد الواضح لكافة الخطط والأهداف الجزئية المسطرة في إطار المنهجية المطبقة في إعداد برنامج الجزائر الإلكترونية بما يتماشى مع ما هو محدد سابقا،وقد تم لاحقا الإعلان عن برنامج تكويني لفائدة مليون مواطن في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصالوتم في نفس السياق تنصيب اللجنة الوطنية للأنترنت ذات التدفق العالي كما تم وضع شبكة "امسان" عبر التراب الوطني والتي تعتبر تكنولوجيا جد متطورة تشتمل على الأنترنت ذات التدفق العالي.

1- مشروع الجزائر الإلكترونية، مرجعسابق، ص19-21

المبحث الثاني: تطبيقات الإدارة الإلكترونية على مستوى بلدية المزدور

سعيا منها للتوجه نحو تحويل البلديات التقليدية إلى بلديات إلكترونية تقوم وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية بعملية رقمنة جميع المصالح الموجودة على مستوى البلدية و ذلك من خلال تزويدها بتطبيقات تعمل من خلال ربط المصالح بالشبكة المحلية أو الوطنية ،يتم من خلالها حجز و إنجاز المعاملات الخاصة بالمصلحة

يتضمن هذا المشروع الذي بدأ العمل به من قبل بلدية الجزائر الوسطى، كبلدية رائدة، العديد من التطبيقات التي تم تطويرها بفضل كفاءات القطاع، بالإضافة إلى تطبيقات أخرى طور الإنجاز.

بالإضافة إلى ذلك يعتبر استخدام هذه التطبيقات مكسبا كبيرا من شأنه تسهيل العمل الإداري بين مختلف القطاعات. [1]

وسوف نعرض هذا المبحث من خلال مطلبين نتناول في الأول تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى المصلحة البيو مترية أما في المطلب الثاني نبين فيه مدى تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى مختلف مصالح البلدية.

المطلب الأول: الوثائق البيو مترية

بلدية المزدور بولاية البويرة وعلى غرار بلديات الوطن من البلديات التي سعت وراء التغير في مجال الإدارة وذلك من خلال استحداث المصلحة البيو مترية و هي مصلحة في الحقيقة غير مهيكلة لحد الساعة، و في هذا الصدد عمدت إلى توفير مكاتب و تجهيزات لسير المصلحة، مع توفير الموارد البشرية التي تشرف على العملية، و إخضاعهم إلى تكوين على مستوى الدائرة و الولاية لتحقيق الأهداف المسطرة بعصرنة الإدارة من خلال إدخال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، وكذا تقريب الإدارة من المواطن عن طريق تطوير الخدمات.

1- البلدية الإلكترونية من أجل توطيد العلاقة مع المواطن، تاريخ النشر 2017/11/14، تاريخ الزيارة 2022/05/22 .http:/interieur.gov.dz

وكان ذلك جليا من خلال الدخول في تطبيق المشاريع الإلكترونية تدريجيا، كجواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية البيومتريين، وهو ما يمكن اعتبارهكانطلاقة لتطبيق مشروع البلدية الإلكترونية.

المصلحة البيو مترية لبلدية المزدور فتحت أبوابها بداية السنة 2016، تقدم في البداية خدمات إنجاز وتسليم جوزات السفر وبطاقة التعريف الوطنية البيو مترية تدريجيا حتى بدأ تعميمها حتى شملت جميع المواطنين ثم استحدث مكتب رخصة السياقة ومكتب البطاقة الرمادية بعدها، حيث أصبحت المصلحة تتكون من ثلاث مكاتب هي:

- مكتب جواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية البيومتريين.
- مكتب ترقيم المركبات.
- مكتب رخصة السياقة.

بعد استقبال المواطنين من طرف عون الاستقبال بالمصلحة و توجيهه يقوم كل مكتب بمهامه بحسب نوع الطلب الوارد من المواطن، حيث أن الوظائف تنحصر كالاتي:

الفرع الأول: جوازات السفر وبطاقة التعريف الوطنية البيومتريين

يعتبر كل من جواز السفر و بطاقة التعريف الوطنية البيومتريناالإلكترونيين من أهم مظاهر تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات المحلية و قد ساهم الانتقال من الشكل الورقي التقليدي إلى الشكل البيومتري الإلكتروني في تخفيف الكثير من الإجراءات الإدارية البيروقراطية التي كان يعاني منها المواطن في سبيل الحصول عليها على اعتبار أن هاتين الوثيقتين من أكثر الوثائق طلبا و استخداما من طرف المواطن، و قد شهدنا صدور الكثير من النصوص القانونية و التنظيمية الهامة في هذا المجال منذ انطلاق مشروع الجزائر الإلكترونية لسنة 2013 E-ALGERIE.و توجه وزارة الداخلية نحو استحداث الكثير من الإجراءات الإدارية ذات الطبيعة الإلكترونية.

و قد أطلقت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية سنة 2018 مشروع الشباك الإلكتروني الموحد الذي يتم من خلاله إنجاز الوثائق الإلكترونية البيومترية الثلاث و تم من خلاله الربط بين السجل الوطني للحالة المدنية و سجل الوثائق المؤمنة عن طريق الرقم التعريفي.

واجهة الشباك الإلكتروني الموحد (جواز السفر ،بطاقة التعريف الوطنية ،رخصة السياقة)

أولا: بطاقة التعريف الوطنية البيو مترية

بطاقة التعريف هي عبارة عن وثيقة هوية فردية تثبت هوية صاحبها، تم استحداثها بموجب المرسوم 126-67 و تسلم لكل مواطن جزائري بدون شرط السن،تحدد صلاحيتها بعشر (10) سنوات للأشخاص البالغين و خمس (05) سنوات للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن تسعة عشر (19) سنة.

تحتوي بطاقة التعريف الوطنية البيو مترية على مجموعة من المعلومات المطبوعة و أخرى مخزنة على الشريحة.[1]

في الواجهة 1:رقم بطاقة التعريف ،سلطة الإصدار ،تاريخ الإصدار ،تاريخ نهاية الصلاحية ،الرقم التعريفي الوطني ،اللقب ،الإسم ،تاريخ و مكان الميلاد ،الجنس فصيلةالدم الصورة.

1- المرسوم الرئاسي رقم 17/143 المؤرخ في 18 أبريل2017، يحدد كيفية إعداد بطاقة التعريف الوطنية وكيفية تسليمها وتجديدها، جر، عدد25، الصادرة في 2017/04/19.

في الواجهة 2: اللقبالفرنسية، الاسمالفرنسية ،الإمضاء ،الشريحة ،شريط MRZ.

تكوين الملف:

من أجل استخراج بطاقة التعريف الوطنية البيو مترية الوطنية مكونات الملف:

1- بطاقة التعريف البيو مترية لأول مرة وصاحبها لا يملك أي وثيقة بيو مترية (شهادة الجنسية الجزائرية، شهادة الإقامة، صورتين شمسيتين بخلفية بيضاء،زمرة الدم).

2- بطاقة تعريف يملك صاحبها وثيقة بيو مترية (صورتين شمسيتين حديثتين، شهادة إقامة).

3- تجديد بطاقة التعريف بعد التلف أو الضياع (تصريح بالضياع أو الإتلاف،قسيمة جبائية بقيمة 1000 دج).

4- تجديد بطاقة التعريف منتهية الصلاحية (البطاقة المنتهية الصلاحية، صورتان شمسيتان حديثتان، شهادة إقامة).

الإجراءات المتبعة:

في حالة أول وثيقة بيو مترية**للشخص**: يقوم العون بمراقبة الوثائق ،ثم الدخول إلى الشباك الموحد و اختيار بطاقة التعريف الوطنية البيو مترية ثم البحث عن معلومات الشخص في شباك الحالة المدنية،و حجز المعلومات الأخرى (الطول ،فصيلة الدم، لون العينين، لون الشعر، علامات خصوصية، الوظيفة،العنوان،و رقم الهاتف الشخصي)،بناء على الوثائق المقدمة و الملاحظة و تصريح المعني، ثم يقوم بمسح الصورة ضوئيا و تثبيت الملف.

بعدها يقوم العون بطباعة الوصل ويطلب من المعني مراجعة المعلومات المحجوزة والتأكد من صحتها، وكتابةالاسمواللقب ثم الإمضاء.

ثم يوجه المعني إلى مكتب أخذ المعلومات البيو مترية من أجل إتمام الإجراءات،ثم يأخذ الوصل وينتظر مدة زمنية أقل من 15 يوم حيث تصله رسالة نصية تعلمه وصول وثيقته البيو مترية إلى مقر البلدية يمكنه استلامهافي الوقت المحدد لذلك.

في حالة بطاقة التعريف لشخص يملك جواز سفر بيومتري يمكن للشخص إتباع إحدى الطريقتين: إما الحضور إلى البلدية مع صورتين شمسيتين، شهادة الإقامة،جواز السفر.

أو الولوج إلى موقع طلب بطاقة التعريف الوطنية البيو مترية عن طريق الأنترنت https://passeport.interieur.gov.dz/

في حالة تجديد بطاقة التعريف الوطنية البيو مترية يقوم العون بالبحث عن معلومات الشخص عن طريق الشباك الموحد في قاعدة المعطيات ويحدد نوع الوثيقة ثم يقوم بطلب التجديد، ويحجز المعلومات المطلوبة (سبب التجديد، رقم التصريح بالضياع أو الإتلاف، السلطة المصدرة له،تاريخ الإصدار) أو (تاريخ نهاية الصلاحية)،إذا كانت البطاقة منتهية الصلاحية.

إجراءات التسليم:

حضور المعني أو وليه إن كان الشخص قاصر إجباري حيث يقوم باستلام البطاقة بعد تسجيلها وقراء البصمات عن طريق القارئ الآلي للبصمات والتأكد من أنها للشخص المعني.

وقد تم إنجاز عدد هائل من بطاقات التعريف البيو مترية على مستوى بلدية المزدور منذ انطلاق العملية أوائل سنة 2016 إلى غاية 2022/05/23 وفق الجدول الاتي:

حصيلة بطاقة التعريف البيو مترية لبلدية المـــزدور

الفتـــرة	عـدد الأشـخاص الـذين تـم إلتقـاط المعلومات البيومترية لهم	عـدد البطاقـات المسـتلمة مـن DTDS	عدد البطاقات المسلمة
مـــن ســـنة 2016 إلى:2022/05/23	5730	6940	6920
المجمـــــوع	5730	6940	6920

ثانيــا: جــوازات السفر

يشكل جواز السفر سند السفر الفردي يمنح للمواطن بشرط السن، ما لم يكن محكوما عليه نهائيا في جناية ولم يرد اعتباره،ويثبت جواز السفر هوية وجنسية حامله ويسمح له بمغادرة التراب الوطني أو العودة إليه و فقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما. [1]

إن جواز السفر ونظرا لأهميته التي يحتلها بالنسبة للمواطن فقد حظي باهتمام كبير من طرف الحكومة وكان أول الوثائق التي تم تحويلها من الصيغة التقليدية الورقية إلى الصيغة البيو مترية الإلكترونية منذ بداية مشروع الجزائر الإلكترونية سنة 2013.

وأكد المشرع الجزائري أن جوازات السفر هذه يجب أن تكون من نوع بيومتري إلكتروني وقد حدد القانون صلاحيته بـ10 سنوات بالنسبة للأشخاص البالغين و05 سنوات بالنسبة للأشخاص القصر أقل من 19 سن.

يحتوي جواز السفر البيومتري على شريحة فيها الشهادات الإلكترونية للدولة الجزائرية بالإضافة إلى المعلومات الشخصية لصاحب الجواز (معلومات الحالة المدنية، المعلوماتالبيو مترية الرقمية).

1- المادة 06 من القانون 03-14 المؤرخ في 2014/02/24 يتعلق بسندات ووثائق السفر، جر،عدد16،الصادرة في 2013/02/23.

تكوين الملف:

من أجل استخراج جواز السفر البيومتري يتقدم الشخص إلى المصلحة البيو مترية مصحوبا بملف إداري يتكون حسب الحالة من:

1- جواز سفر بيومتري لأول مرة وصاحبه لا يملك أي وثيقة بيو مترية (شهادة الجنسية الجزائرية، شهادةالإقامة، صورتين شمسيتين بخلفية بيضاء، فصيلة الدم،قسيمة جبائية بقيمة جواز السفر شهادة عمل أو شهادة البطالة،أو شهادة مدرسية بالنسبة إلى الطلبة).

قيمة القسيمة الجبائية لجواز السفر الجزائري حسب الحالة:

- جواز سفر بيومتري عادي لشخص بالغ 6000 دج.
- جواز سفر للقصر أو الطلبة المتمدرسين خارج الوطن 3000 دج.
- جواز سفر 48 صفحة 12000 دج.
- جواز سفر بيومتري عادي مستعجل 25000 دج.
- جواز سفر 48 صفحة مستعجل 60000 دج .
- قسيمة غرامة الضياع أو الإتلاف 10000 دج.

2- جواز سفر يملك صاحبه وثيقة بيو مترية (صورتين شمسيتين حديثتين، قسيمةجبائية).

3- تجديد جواز السفر بعد التلف أو الضياع (تصريح بالضياع أو الإتلاف، قسيمة جبائية + غرامة التلف أو الضياع 10000 دج).

4- تجديد جواز سفر منتهي الصلاحية (جواز سفر منتهي الصلاحية، صورتان شمسيتان حديثتان،قسمة جبائية،في حالة تغيير أي معلومات يقدم إثبات على ذلك).

الإجراءات المتبعة لاستخراج جواز سفر بيومتري: الإجراءات المتبعة في جواز السفر هي نفس الإجراءات المتبعة بالنسبة لبطاقة التعريف الوطنية البيو مترية.

و منذ الانطلاق في عملية استخراج جواز السفر البيومتري على مستوى المصلحة البيومتري ببلدية المزدورتم إنجاز عدد معتبر من الجوازات فقد أحصت المصلحة إلى غاية 2022/05/23 .

حصيلة جواز السفر البيومتري لبلدية المـــزدور

الفتـــرة	عـدد الأشـخاص الـذين تـم إلتقـاط المعلومات البيومترية لهم	عدد جوازات السفر المستلمة من DTDS	عدد جوازات السفر المسلمة
مـــن ســـنة 2016 إلى:2022/05/23	1225	1219	1217
المجمـــــوع	1225	1219	1217

الفرع الثاني: رخصة السياقةوالبطاقة الرمادية

أولا: رخصة السياقة

تم إنجاز رخصة السياقة الجديدة وفق معايير المنظمة الدولية للتقييس رقم 18013 المتعلق بوثائق الهوية،حيث تتمثل في بطاقة ذات شريحة مصنوعة من مادة البوليكاربونات ،ذات خلفية مؤمنة و ملونة بالوردي و الأخضر و الأبيض ذات شكل مستطيل طولها 85.6 مم و عرضها 54 مم و سمكها 0.76مم،كما أنها من النوع البيومتري الإلكتروني المقروءة آليا بواسطة شريحة إلكترونيا قابلة للقراءة الآلية ،و تحتوي على عناصر مؤمنة لضمان الاستعمال الأمثل لها،و تحتوي هذه الوثيقة على المعلومات الخاصة بهوية السائق،و معطياته البيو متريةالمرقمنة، بما فيها صورته و إمضائه و بصماته ،إضافة إلى المعلومات الإدارية الخاصة برخصة السياقة،كما تحتوي الشريحة الإلكترونية على عنوان الرخصة،و معلومات أخرى متعلقة به (رصيد النقاط ،الوضعية القانونية للرخصة،...) و عصرنة رخصة السياقة،و خدمات المرفق العام المتعلقة بها،ستجعل من هذه الوثيقة البيو مترية الإلكترونية دون شك،مؤشرا فعليا ،لوضع

نظام الرخصة بالنقاط، و الذي يشكل أحد العناصر الأساسية لرسم السياسة الوطنية الجديدة للوقاية و الأمن عبر الطرق.[1]

تم إنشاء نموذج جديد لرخصة السياقة من النوع البيومتري الإلكتروني والقابل للقراء آليا بموجب المنشور الوزاري المشترك رقم 03 المؤرخ في 04 جوان 2018،حيث يتم إصدار رخص السياقة البيو مترية الإلكترونية الملفات الواردة في مديريات النقل الولائية والخاصة به.

1- السائقين الجدد الذين نجحوا في اختبارات الحصول على رخصة السياقة النظرية والتطبيقية.

2- السائقين الذين تحصلوا على صنف جديد يضاف إلى الصنف أو الأصناف المتحصل عليها سابقا. [2]

يتم إيداع ملف يتضمن جميع المعلومات الخاصة بالسائق الجديد لدى مديرية النقل:

1- تقوم المصلحة المكلفة بإصدار رخص السياقة فور استلام الملف بحجز المعطيات البيو مترية المتضمنة في الوثائق الإدارية المكونة له بواسطة التطبيقية المعلوماتية الموضوعة لهذا الغرض، لتقوم بعدها بدعوة المعني بالأمر بجميع الوسائل من أجل أخد معلوماته البيو مترية وفق نفس المنهج المتبع في معالجة طلبات بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتريين عبر الشباك الإلكتروني.

2- بعد دعوته يتقدم المعني إلى المصلحة المختصة مرفوق بشهادة النجاح المسلمة من طرف مفتش السياقة والأمن في الطرق، ويسلمها للمصلحة المختصة التي تضعها ضمن ملفه.

3- بعد التأكد من هوية المعني بالأمر وتفحص معطياته يتم معالجة الملف عبر الشباك الإلكتروني وفق المنشور الوزاري المؤرخ في 2018/03/21 المتضمن تأطير مسار الشباك الإلكتروني الخاص بالوثائق البيو مترية وطرقاستغلاله.

1- رزيقة مختاش ،الخدمة العمومية على مستوى البلدية في الجزائر،مجلة الدراسات القانونية ،المجلد 06،العدد02،جوان 2020،ص232

2- المنشور الوزاري رقم 06 المؤرخ في 05 نوفمبر 2018 ،المتضمن الترتيبات التنظيمية المؤطرة لتحديثات المضافة للشباك الإلكتروني لا سيما المتعلقة بإصدار رخصة السياقة البيو مترية الإلكترونية

4- يسلم للمعني بالأمر بعد أخذ جميع معلوماته وصل استلام يدعى حسب الحالة وصل إيداع أو شهادة تأهيل مؤقتة عملا بأحكام المادة 17 من القرار الوزاري المشترك في 1989/08/01 و التي تتضمن جميع المعلومات الضرورية التي تسمح بتسييرها كرخصة سياقة،لاسيما بالنسبة لمصالح الأمن المكلفة بأمن الطرقات ،و بعد إنجاز رخصة السياقة الإلكترونية يتم إرسالها إلى مصالح البلدية المكلفة بإصدارها و فقا لنظام محدد من طرف مديرية السندات و الوثائق المؤمنة ،ويتم تبليغ الشخص المعني من أجل استلام رخصته.

الشكل 1:نموذج لرخصة السياقة البيو متريةالإلكترونية

ثانيـا: البطاقة الرمادية

في إطار تحسين الخدمة العمومية وتقريب أكثر للإدارة من المواطن، تمانطلاق عملية لا مركزية لاستخراجبطاقات تسجيل المركبات على مستوى البلديات في سنة 2015 وهذا تنفيذا لتعليمات السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والمتضمن تحويل إصدار بطاقة ترقيم المركبات من الدوائر إلى البلديات.

كما تم التأكيد قبلها من طرف الوزير المكلف بإصلاح الخدمة العمومية السيد محمد الغازي من خلال مضمون البرقية رقم :82. و.م.إ.خ.ع/بتاريخ 2013/11/11 و الموجهة إلى أعضاء الحكومة و إلى السادة الولاة بضرورة توفير الوسائل العصرية للاتصال و الإعلام،و

توجيه المواطنين (الرقم الأخضر، الموقع الإلكتروني، البريد الإلكتروني،و ذلك من أجل تجنيب المواطن التنقلات غير المجدية و العراقيل التي لا طائل منها و التقليل من مظاهر البيروقراطية.[1]

كما أكد وزير الدولة وزير الداخلية و الجماعات المحلية من خلال البرقية المستعجلة بتاريخ 2013/10/31 و التي تحمل رقم:2013/3138 و الموجهة إلى جميع مسؤولي الجماعات المحلية من ولاة، ولاة منتدبين،رؤساء الدوائر، رؤساء المجالس الشعبية البلدية،و التي أكد فيها إلزامية إصدار الوثائق (رخصة السياقة، شهادةالكفاءة، بطاقة المراقبة للسيارات،بطاقة الترقيم (البطاقة الرمادية)،بالاستعمال الإلكتروني.

تم إنشاء قاعدة بيانات وطنية لسجلات المركبات الذي يمكن المواطنين من الحصول على بطاقات الترقيم لمركباتهم بصفة آنية ودون تكبد عناء التنقل إلى ولاية التسجيل وذلك من خلال إصدار البطاقة الرمادية للمركبات من خارج الولاية،حيث يتم ذلك في موقع صفحة التأكيد يمكن الوصول إليها من خلال جميع البلديات.

1- إنشاء رابط بين الولايات ومحافظات الأمن الوطنية للتشاور بخصوص ملف البطاقة الرمادية في الوقت الحقيقي.

2 – كما أنه هناك دراسة جارية لإنتاج البطاقة الرمادية الأمر الذي سيتيح مراقبة أفضل للسيارات على الطريق.

1-**المكي دراجي و راشدة موساوي** ،دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الخدمة العمومية و المرفق العام في الجزائر"دراسة نموذجين قطاعيين- العدالة و الداخلية والجماعات المحلية"،مجلة العلوم القانونية و السياسية ،الجزائر،العدد 17 جانفي 2018 ،ص33

ومن أجل ضمان التواصل المباشر و السهل مع المواطنين دون معوقات، وضعت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية تحت تصرف المواطنين الذين يهمهم الأمر نموذج عقد بيع المركبات موحد يمكن استخراجه مباشرة من موقعها الإلكتروني،وللحد من الصعوبات التي يواجهها المواطنون في ترقيم مركباتهم في أجال معقولة يتوجب على ولاية الاستقبال طلب التأكد من صحة المركبة من ولاية المصدر بواسطة البريد الإلكتروني عن طريق مصالح المديرية الولائية للمواصلات السلكية و اللاسلكية الوطنية فور إيداع طلب الترقيم من قبل المواطن المعني،و يجب أن تقوم ولاية المصدر بإرسال التأكيد بنفس الطريقة بدلا من البريد العادي المعمول به.[1]

- نموذج شهادة ترقيم السيارة الإلكتروني في الجزائر-

بلدية المزدور كغيرها من بلديات الجزائر باشرت عملية استقبالملفات ترقيم المركبات الواردة من داخل الولاية و كذلك من خارج الولاية ابتداء من 01/ديسمبر/2015،و هذا بغية معالجتها و إصدار البطاقة الرمادية للمواطن عبر التطبيقية الولائية المربوطة بشبكة محلية تربط بلديات الولاية بخادم (serveur)،على مستوى مديرية التنظيم و الشؤون العامة بالولاية ، و كذلك استصدار بطاقة مراقبة للوافدين من خارج الولاية،و هي عملية تحضيرية لتكوين قاعدة معطيات لكل ولاية قبل تجميعها و ربطها بتطبيقة وطنية هي في طور الإنجاز.

1- **شوايدية منية** ،دوررقمنة البلدية في تحسين الخدمة العمومية الإلكترونية ،مجلة الدراسات القانونية و الإقتصادية ،جامعة قالمة ،المجلة 04،العدد01،2021،ص249-250

كما استفاد المكتب بداية سنة 2018 من تطبيقة وطنية للاستخراج شهادة تأكيد البطاقات الرمادية وتسجيل المركبات الداخلة للولاية حديثا،كما تسمح التطبيقية بتحديث معلومات السيارة بعد أي تغيير يحدث، سواء في مواصفات المركبة أو في هوية صاحبها.

مكتب البطاقة الرمادية في بلدية المزدور يقدم خدمات فيما يخص توجيه المواطنين وتسهيل استخراج الوثائق عن طريق الشباك الموحد للحالة المدنية (استمارة معلومات + بطاقة الإقامة)،إضافة إلى تلقي الشكاوى والتصاريح الأمنية والرد عليها.

المطلب الثاني: على مستوى المصالح المختلفة للبلدية

تنفيذا لمخطط عمل الحكومة الهادف إلى تحسين أداء الإدارة المحلية، وجعلها تتميز بالفعالية والشفافية، قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بتجسيد عدة إنجازات هامة في مجال عصرنة المرفق العام باستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة،تهدف في مجملها إلى تمكين المواطن من خدمة عمومية ذات جودة ونوعية عالية.

الفرع الأول: الأمانة العامة ومصلحة التنظيم والشؤون العامة

أولا: مصلحة التنظيم والشؤون العامة

1- الحالة المدنية: من بين أهم الإنجازات التي قامت بها وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية لسنة 2014، رقمنة جميع سجلات الحالة المدنية على المستوى الوطني إحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية وربط كل البلديات وملحقاتها الإدارية وكذا البعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية به،وهذا طبقا للقانون الجديد للحالة المدنية 08-14.[1]

1.قانون رقم 14-08 مؤرخ في 2014/08/09 يعدل و يتمم الأمر رقم 20/70 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1389 ه الموافق لـ1970/02/19 و المتعلق بالحالة المدني، ج ر،عدد49،الصادرة بتاريخ :2014/08/20[1]

ولقد مكن هذا الإنجاز المواطن من استخراج كل وثائق الحالة المدنية بصفة آنية من أي بلدية أو ملحقة إدارية عبر الوطن دون عناء التنقل إلى البلدية الأصلية،خاصة بعد التحويل الجذري للمصالح البيو مترية للاستخراج جواز السفر البيومتري وبطاقة التعريف الوطنية البيو مترية، من الدوائر إلى البلديات، كما تم تمكين الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج من تقديم طلب الحصول على الوثائق الإدارية عبر شبكة الأنترنت والحصول عليها من الممثلية الدبلوماسية أو القنصلية المسجلين فيها.

كما تم إحداث رقم تعريفي وطني والذي يعتبر بمثابة بصمة إلكترونية يستحيل تكرارها بين أكثر من شخص، ويتم منحه لكل شخص مولود بالجزائر بالإضافة إلى الجزائريين المولودين بالخارج،وقد حدد المشرع الجزائري تركيبة هذا الرقم من خلال المرسوم التنفيذي 10-2010.

واجهة السجل الوطني للحالة المدنية و الذي يمكن المواطنين من إستخراج أهم الوثائق الإدارية الخاصة بهم من جميع بلديات الوطن دون عناء التنقل إلى البلدية الأصلية

كما تم تعزيز شباك الحالة المدنية في سنة 2018 بخدمة جديدة تم من خلالها الربط مع الخادم الخاص بوزارة الخارجية و التي تمكن الجزائريين المولودين ،المتزوجين ،أو المتوفين بالخارج و المسجلين بالقنصليات أو السفارات الجزائرية من استخراج وثائق الحالة المدنية الخاصة بهم (ميلاد،وفاة،زواج)،من البلديات مقر الولاية و تسمح التطبيقية أيضا بإرسال طلبات تصحيح إلى وزارة الخارجية في حال وجود أخطاء لا تستجوب التصحيح القضائي،دون عناء

التنقل إلى وزارة الخارجية و هو الإجراء الذي كان يؤرق المواطن و قد وفرت بلدية المزدور كل الإمكانيات سواء البشرية أو المادية من أجل تذليل الصعوبات و تسهيل الإجراءات لمواطنيها.

2- مصلحة الشؤون الاجتماعية: يمتاز هذا المكتب بالحركية الدائمة في معالجة قضايا المواطنين من خلال المهام الموزعة على الموظفين حسب اختصاص كل موظفكالاتي:

- مكتب الشؤون الاجتماعيةوالتمهينوالتشغيل يتكفل بمايلي:
- التكفل بمختلف انشغالات المواطنين.
- تسجيل المواطنين المقدمين طلبات الاستفادة من المنحة التضامنية لقفة رمضان.
- إعداد قائمة المسنين (من أجل الاستفادة من منحة).
- التكفل بملف منحة المعاقين.
- التكفل باستخراج بطاقة الإعاقة.
- التكفل بملفات التكوين المهني.
- التكفل بملف التشغيل من خلال (استلامطلبات العمل في إطار برنامج إدماج حاملي الشهادات (PID/CID)،و إرسالها إلى مديرية النشاط الاجتماعي ووكالة التشغيل ،استلام طلبات العمل في إطار برنامج (CFI).
- مكتب النشاط الاجتماعي: هو مكتب متواجد على مستوى بلديةالمزدور ، يسيره موظف تابع لمديرية النشاط الاجتماعي لولاية البويرة ،مهمته الأساسية هو ربط الاتصال بين البلدية و الفئات المحرومة بما فيها ذوي الاحتياجات الخاصة ،ومديرية النشاط الاجتماعي و التضامن للتكفل بهذه الفئات و يمكن أن نوجز مهامها فما يلي :
- إنجاز عقود عمل لجميع العمال المستفيدين.
- تقديم خدمات وعمليات تضامنية لفائدة العائلات المعوزة.
- الاهتمام الكبير بالفئات (أرامل، مطلقات، مسنين ذويالاحتياجات الخاصة...).
- متابعة انخراط جميع المستفيدين من منحة AFSوDAIS في صندوق الضمان الاجتماعيو استخراج بطاقة الشفاء.

-استقبال شهادات طبية وتحويلها إلى لجنة طبية على مستوى مديرية النشاط الاجتماعي من أجل دراستها.

وقد استفادت مصلحة الشؤون الاجتماعية في إطار التحول نحو الإدارة الإلكترونية من عدة تطبيقات منها ما ترتبط بتسجيل ذوي الاحتياجات الخاصة والأمراض المزمنة والفئات الهشة،وكذلك تطبيقية خاصة بالمساعدات التي تقدمها البلدية بمناسبة شهر رمضان لأرباب الأسر المعوزة، وأيضا تطبيقية أخرى للمساعدات المالية التي تقدم للتلاميذ من الأسر المعوزة قبل الدخول المدرسي من أجل تمكينهم من الدخول بصفة عادية.

كما توجد تطبيقية أخرى خاصة بالتسجيلات لقرعة الحج، حيث يملك المواطن الخيار بين التسجيل عبر البوابة الإلكترونية للحج أو التسجيل عن طريق التطبيقية الموجودة على مستوى مصلحة الشؤون الاجتماعية بالبلدية،ويقوم المواطن بتقديم المعلومات اللازمة للعون الذي يقوم بدوره بحجز تلك المعلومات وطباعةوتسليم وصل يثبت نجاح عملية التسجيل.

- مكتب الانتخابات: يعتني المكتب بمجموعة من المهام المتعلقة بالعملية الانتخابية من خلال مايلي:

- تسجيل المواطنين في القوائم الانتخابية.
- استخراج بطاقة الناخب وتوزيعها.

-فتح عملية المراجعة العادية السنوية للقوائم الانتخابية خلال شهر أكتوبر من كل سنة وكذا عملية المراجعة الاستثنائية عند كل استحقاقانتخابي.

- السهر على تنظيم المواعيد الانتخابية (إعداد قوائم الناخبين،وتجهيز المكاتب،ومراكزالاقتراع).

-استقبال طلبات تحويل الإقامة كما تقوم بالمصادقة،على طلبات تحويل الإقامة للراغبين في شطب أنفسهم من القائمة الانتخابية للبلدية.

-شطب المواطنين المتوفين من القائمة الانتخابية.

-فتح سجلات التسجيل والشطبو كذا سجل الطعون و غلقها في كل مراجعة (عادية أو استثنائية).

-عرض ملفات الشطب والتسجيل على اللجنة الإدارية الانتخابية.

-المساهمة في إعداد قوائم المسجلين لمكاتب الاقتراع.

-تقديم المعلومات المطلوبة من طرف الأجهزة الأمنية.

و في إطار عملية الرقمنة و التوجه نحو الإدارة الإلكترونية استفادت المصلحة من تطبيقات تسمح لها بتسجيل الأشخاص في القوائم الانتخابية و هي تطبيقات مربوطة بالسجل الوطني للحالة المدنية و هو ما يسهل عليها حجز المعلومات الصحيحة للشخص كما لا تسمح بالتسجيل المكرر للأشخاص سواء في نفس البلدية أو في بلديات مختلفة و هو المشكل الذي كانت تعاني منه المصلحة سابقا،كما تسمح التطبيقة بإجراء التحويل الأتوماتيكي للإقامة حيث تحجز البلدية المستقبلة طلب التحويل و بمجرد المصادقة عليه من طرف البلدية الأصلية يتم التحويل دون تكليف المواطن عناء التنقل بين البلديتين.

ثانيا :الأمانةالعـامة

يعتبر هذا المكتب من المكاتب الهامة في هيكل المؤسسة، حيث يقوم بمهمة مزدوجة تجمع بين أمانة المجلس الشعبي البلدي والأمين العام و من أهم المهام التي يقوم بها:

- التحضير للاجتماعات التي يعقدها رئيس المجلس الشعبي البلدي.

-تحضير مداولات المجلس الشعبي البلدي.

- متابعة المصادقة على المداولات والقراراتوالملاحظات الخاصة باجتماعات رئيس المجلس مع السلطة الوصية.

-متابعة تنفيذ المداولاتوالقرارات البلدية.

-متابعة محاضر لجان المجلس.

-متابعة البريد الوارد والصادر.

- مسك سجلات مداولات المجلس الشعبي البلدي.

- مسك سجلات القرارات للمجلس الشعبي البلدي.

– القيام بتبليغ محاضر مداولات المجلس الشعبي البلدي وقرارات السلطة الوصية إما على سبيل الإخبار أو من أجل ممارسة سلطة الموافقة و الرقابة.

– تسجيل البريد الصادر و الوارد للبلدية.

–تقديم البريد الوارد لرئيس المجلس الشعبي البلدي و الأمين العام للاطلاع عليه.

–توزيع مختلف الرسائل الواردة لمختلف المصالح بعد الاطلاع عليها من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي و الأمين العام.

و قد زودت الأمانة العامة بمجموعة من التطبيقات منها تطبيقية خاصة بمتابعة المدارس الابتدائية و يتم من خلالها حجز كل المعلومات الخاصة بالمدارس الابتدائية و التي يتم تسييرها و صيانتها من طرف البلدية، و تسمح التطبيقية بحجز معلومات المساحة و الموقع و التهيئة الداخلية من تبريد و تدفئة إلى عدد الحجرات و عدد التلاميذ و كذا أسماء المسيرين، و هو ما يسمح للسلطة الوصية من متابعة كل ما يخص هذه المدارس من نقائص.

بالإضافة إلى مشروع جديد انطلق خلال شهر مارس 2020 والمتعلق برقمنة العناوين وإحصاء السكان والسكناتويتم من خلاله إحصاء كل السكنات والشوارعوالأحياءوالطرق الرئيسية والفرعية للبلدية وتسميتها ثم رقمنتها من خلال إنجاز قاعدة معطيات لكل هذه المعلومات بما فيها مواقع GPS لكل بناية،وذلك من أجل التمكن من تكوين قاعدة معطيات وطنية تسمح بالوصول لأي مكان دون عناء البحث.

الفرع الثاني: مصلحة الإدارة والماليةوالمصالح التقنية

أولا: المصالح التقنية

تلعب المصالح التقنية للبلدية دورا هاما في تجسيد المخططات الإنمائية البلدية ذات الطابع التقني،يشرف على تسيير مختلف نشاطاتها مهندسين ومجموعة من الإداريين تتفرع هذه المصلحة إلى ثلاث مكاتب:

مصلحةالشبكات: والتي تضم بدورها مكاتب (مكتب الطرقات والمرور مكتب الكهرباء والغاز مكتب المياه والتطهير).

مصلحة البناء والتعمير:وتتفرع إلى مكاتب (مكتب التعمير، مكتبالبناء، مكتب البنايات المدرسية والمساجد).

مصلحة التصليح والصيانة:يحتوي على مكتبين (مكتب جمع ومعالجة القمامة المنزلية، مكتب الصيانة و التطهير).

و يمكن أن نوجز أهم مهامها فمايلي:

– المساهمة في اقتراح المشاريع وتحديد الأولويات.

– إعداد البطاقة التقنية لمختلف برامج التنمية البلدية (PCD)،ميزانية البلدية (PC)،ميزانية الولاية (PW)،الصندوق الوطني للتضامن والضمان (FCCL).

–إعداد الكشوف الكمية والتقنية لمختلف المشاريع المراد إنجازها وتسليمها لمصلحة الصفقات لمباشرة باقي الإجراءات.

– السهر على المتابعة الميدانية للمشاريع من بدايتها إلى غاية استلامها وفق المعايير.

– المتابعة والتدخل للسير الحسن لمختلف شبكات الطرق البلدية.

– المتابعة والتدخل من أجل السير الحسن لمختلف شبكات المياه الصالحة للشرب وشبكات الصرف الصحي.

–المتابعة والتدخل من أجل السير الحسن للإنارة العمومية.

– السهر على نظافة الشوارع والأماكن العمومية ومتابعة عملية رفع القمامة المنزلية.

– تنفيذ مشاريع البلدية ومتابعة إنجازها.

– تولي الترميمات الضرورية على جميع ممتلكات البلدية والمدارسالابتدائية.

– مباشرة جميع عمليات صيانة الشبكات (الطرقات، التطهير، المياه،الأرصفة).

بالرغم من الأهمية القصوى للمصالح التقية إلا أنها لم تستفد من عملية الرقمنة المطلوبة.

ثانيا: مصالح الإدارة: تضم كل من:

مصلحة التسيير المالي: والتي تتفرع إلى أربعة مكاتب (مكتب الميزانية والتحليلالمالي، مكتب الرواتب والأجور مكتب التسيير والتجهيز العام،مكتب الصفقات العمومية).

مصلحة المستخدمين والتكوين: والتي تضم مكتبين (مكتب المستخدمين الإداريين والتكوين مكتب المستخدمين التقنيين والتكوين).

مصلحة الممتلكات والوسائل: والتي تضم بدورها ثلاث مكاتب (مكتب تسيير ممتلكات البلدية، مكتب الوسائل العامة والتموين، مكتب الحضيرة وعتاد النقل).

تتولى المصلحة بمختلف مكاتبها المهام التالية:

التحضير لإعداد الميزانية الأولية والإضافيةوالحساب الإداري بالتنسيق مع الأمين العام للبلدية وتحت إشرافه وهذا من خلال إعداد وتحضير الوثائق والقوائم التجميعية الضرورية لإعداد الميزانيات.

- إعداد الميزانيات والحسابات.
- متابعة المخططات البلدية للتنمية.
- متابعة تنفيذ الميزانيات.
- حساب أجور ومرتبات المستخدمين.
- إعداد حوالات التحصيل والدفع.
- مسك دفاتر الالتزاماتوالنفقاتوالمداخيل.
- تحضير الوضعية المالية للبرامج.
- تسديد النفقات القانونية.
- الصفقات والمناقصاتوالمزايدات.
- المخططات البلدية للتنمية المحلية.
- تسيير ممتلكات البلدية.

تحصلت بعض المصالح الإدارية والماليةوحتى التقنية مؤخرا من بعض التطبيقات الإلكترونية الرقمية من أجل التسيير الشفاف للعمليات المالية خاصة من أجل حماية المال العام.

- **تطبيقة "استشارتيك"**:وهيتطبيقه مربوطة بخادم وطني على مستوى وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية تسمح بحجز ومعاينةوالمصادقة على كل المشاريع البلدية المبرمجة للسنة المالية والممولة من حساب البلدية وهي تسمح بمتابعة المشاريع على مستوى بلديات الوطن من طرف السلطة المركزية.

- **تطبيقية الميزانية الإلكترونية:** ويتم من خلالها حجز ومعاينة ميزانية البلدية للسنة المالية وهي تهدف إلى تسهيل تسيير الجانب المالي للبلدية خاصة من جانب النفقات

و يرمي إلى توحيد و تعميم إطار الميزانية بين كافة بلديات الوطن،و هو ما جاء من خلال المرسوم 12-315 و الذي حدد شكل ميزانية البلدية و مضمونها[1].

مصلحة المستخدمين والتكوين: نظرا لطبيعة المهام المنوطة بها والمتمثلة في تسيير الموارد البشرية، يشرف على تسييرها رئيس مصلحة لمتابعة جميع العمليات المخولة للمصلحة خاصة التسيير اليومي العادي لشؤون المستخدمين من المهام المحددة لمكتب المستخدمين نذكر:

- التكفل بمختلف انشغالات الموظفين.
- تسيير الحياة المهنية للموظفين،
- تجديد عقود الموظفين والترقية في درجات الموظفين.
-الترقية في الرتب للموظفين ومتابعة القضايا التأديبية للموظفين.
-التكفل بملف التقاعد.
- التكفل بملف التوظيف وإجراءات المسابقة.
- إنجاز المخطط السنوي لتسيير الموارد البشرية.
-برمجة ومتابعة تكوين الموظفين.

1- المادة 01، من المرسوم التنفيذي 12-315، مؤرخ في 2012/08/21، يحدد شكل ميزانية البلدية ومضمونها، جر، عدد49، صادرة بتاريخ 09 سبتمبر 2012.

نظرا لحساسية هذه المصلحة كونها تعني بالمسار المهني لشريحة كبيرة من المجتمع وهم موظفو البلديات أطلقت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية نظام المعلومات الشامل والمندمج لتسيير الموارد البشرية لقطاع الداخلية والجماعات المحلية.

ويعتبر هذا النظام أرضية عمل دائمة للتسيير اليومي للموارد البشرية واجبة الاستغلال على مستوى جميع البلديات والولايات والإدارات المركزية، بالإضافة إلى التحضير لربطها لاحقا بالمصالح المركزية والمحلية للرقابة المالية والوظيفة العمومية. [1]

المهمة الخاصة بالنسخة الأولى من البرنامج في التركيز على تلبية الحاجيات القاعدية في مجال تسيير الموارد البشرية على غرار تسيير المدونات والعمليات الميزانية والهياكل التنظيمية والقوائم الإسمية و التعداد،باعتبارها المخرجات الرئيسية للمسار السنوي للتسيير ومن الأمور الرئيسية التي ترتكز عليها عمليات الرقابة المالية ورقابة الوظيفة العمومية. [2]

مصلحة أملاك البلدية: مصلحة أملاك البلدية من أهم المصالح على مستوى البلدية حيث أنها تحوز على كل الوثائق والملفات التي تثبت كل العقارات والمنقولات وعقود الامتياز الخاصة بالبلدية، ومن المهام الموكلة لها:

- جرد وتسجيل العتاد وكل ممتلكات البلدية من منقولات وعقارات.
- مباشرة جميع عمليات صيانة الوسائل من عتاد وآليات.
- التموين بقطع الغيار.
- مسك سجل المخزون.
- السهر على حسن استعمال العتاد.
- مراجعة خروج المركبات بالتنسيق مع المصالح المعنية.

1- تعليمة وزارة الداخلية و الجماعات المحلية رقم 4315، المؤرخة في 22 ماي 2019 ،و المتعلقة بالشروع في الاستغلال الرسمي لنظام المعلومات الشامل و المندمج لتسيير الموارد البشرية لقطاع الداخلية و الجماعات المحلية .

2- GRH MICLAT V1.0 ,MANUEL D'UTILISATEUR ,P2

رغم الأهمية الكبيرة للمصلحة لم تستفد مصلحة أملاك البلدية من برنامج الرقمنة إلا مؤخرا حيث استفادت البلدية سنة 2020 من تطبيقية وطنية يتم من خلال جرد وحجز كل المعلومات الخاصة بكل ما تملكه البلدية من عتاد (سيارات، شاحنات، حافلات ...).
ويتم حجز حالة العتاد وكل المعلومات التي تحويها البطاقة الرمادية بالإضافة إلى تاريخ بداية ونهايةالتأمين، تاريخ المراقبة التقنية للعتاد ...الخ إلا أن هذه التطبيق لا تكفي لتلبية حاجيات المصلحة من تسيير المخزونات إلى الممتلكات العقارية والمنقولة، بالإضافة إلى المرافق المؤجرة وغيرها من المهام التي تتولاها المصلحة.

خلاصة الفصل

خلاصة ما تطرقنا إليه،و بعد بداية تحول بلدية المزدور من البلدية التقليدية الورقية إلى البلدية الإلكترونية، الذي عرف نجاحا نسبيا خاصة في المصلحة البيو مترية و مصلحة الحالة المدنية،إلا أنه لم يعرف ذلك النجاح في المصالح الأخرى بالرغم من الأهمية البالغة التي تكتسيها،و علاقاتها اليومية سواء مع المواطنين أو مع الإدارات و المؤسسات المختلفة، و هو ما يجعل الاهتمام بهذا الجانب من الأولويات ،من أجل تحسين مستوى الخدمة العمومية ،كما رأينا مدى تأثير تطبيق الإدارة الإلكترونية على الوظائف الإدارية للمرافق العامة و على موظفيها سواء على شخص الموظف في حد ذاته أو على أعماله،و دعمها للمبادئ التي تحكم سير المرافق العامة .

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال دراسنا لموضوع الإدارة الإلكترونية و دورها في تحسين خدمات الإدارة المحلية و التي كانت بلدية المزدور بولاية البويرة كنموذج لها، تبين لنا وبكل حيادية أن الدولة الجزائرية تحاول بكل جهد النهوض بقطاع الإدارة من التقليدية إلى الإلكترونية سعيا منها لمواكبة هذا التطور الهائل في مجال الإلكترونيات و تقديم مختلف الخدمات لفائدة السكان.

لقد توطد و تجسد مشروع عصرنة و تطوير الإدارة عبر التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية،من خلال صدور مختلف القوانين و التشريعات المنظمة لعملها و المجرمة لمخالفيها و لكل ما يتعلق بمجال الإدارة الإلكترونية،كما تجسد كذلك من خلال تخصيص مبالغ مالية معتبرة لهذا التحول،و خير دليل على ذلك ما شهدته وزارة الداخلية و الجماعات المحلية من نهضة كبيرة في إستعمال التكنولوجيات الحديثة و التي أثبتت أن الإدارة الإلكترونية كانت عاملا حاسما في تحسن الخدمات المقدمة للمواطن الجزائري.

إن التطور الحاصل و المهم في بلدنا الجزائر بالإعتماد على التكنولوجيات الحديثة(الإدارة الإلكترونية)،في خدمة الإدارة المحلية خاصة كان تطورا ملحوظا و إيجابيا لكنه يظل يسير بوتيرة بطيئة نسبيا حيث تظل التشريعات الصادرة في هذا المجال ناقصة لهذا سنحاول تقديم بعض المقترحات بناءا على ما لاحظناه من خلال دراستنا المتواضعة :

– تدعيم المنظومة التشريعية بمزيد من القوانين المنظمة لعمل الإدارة الإلكترونية و كذا الحرص على تجريم الجرائم الإلكترونية التي إنتشرت بشكل رهيب.

– يجب الرفع من نسبة تدفق الأنترنت لأنها عامل رئيسي لتقديم المرافق العمومية لخدماتها بشكل سريع و إيجابي .

– ربط المؤسسات و المرافق الإدارية فيما بينها لتجنب إنتقال المواطن بين مختلف الإدارات.

– تدريب و تأهيل موظفي الجماعات المحلية خاصة في المجال الرقمي ،هذا بغية رفع الكفاءة المهنية لديهم لتتوافق مع متطلبات العصر.

و سيكون تطور الإدارة الإلكترونية في المستقبل القريب عاملا أساسيا لكل دولة تنتهج هذه السياسة لوضع حد كبير لكثير من السلبيات التي أثرت على الوطن و المواطن كالحد من البيروقراطية و المحسوبية و الرشوة، و العمل على تخفيض نسبة الإحتقانالإجتماعي لدى المواطنين و زرع الثقة و الطمأنينة في المجتمع.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1. بوحوش عمار، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين بيروت، دار الغرب الإسلامي،2006.
2. حسين محمد الحسن الإدارةالإلكترونية: المفاهيم، الخصائصوالمتطلبات د ط، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،2011.
3. حمدي سليمان القبيلات، مبادئ الإدارة المحلية وتطبيقاتها في المملكة الأردنية الهاشمية، ط1، الأردن، دار وائل للتوزيع والنشر ،2010.
4. سعد غالب ياسين، الإدارة الإلكترونية د ط،دار اليازوري للنشر والتوزيع عمان،2010.
5. عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق ،دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ط2008،01.
6. عمار بوضياف ،الوجيز في القانون الإداري، ط2، جسور النشر والتوزيع، الجزائر،2007.
7. عبد الرزاق السالمي علاء ،الإدارةالإلكترونية، الأردن دار وائل للنشر،2008.
8. محمود القدوة، الحكومة الإلكترونية والإدارةالمعاصرة، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن،2010.
9. محمد سمير، أحمدالإدارةالإلكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ،2005.

ثانيا: المجلات والملتقيات

1. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المؤتمر العربي حول البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009.
2. المكي دراحي وراشدة موساوي، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرفق العام في الجزائر «دراسة نموذجين قطاعيين– العدالة والداخلية والجماعات المحلية «، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجزائر العدد 17 جانفي 2018.
3. حسين بن محمد الحسن «الإدارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق«، ورقة بحث قدمت في ملتقى دولي للتنمية الإدارية، نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، الرياض المملكة العربية السعودية ،01–04 نوفمبر 2009.
4. محمد بن أعراب «تجربة الإدارة الإلكترونية بين مقتضيات الشفافية وتجويدالخدمة، وإشكالية التخلص من منطق التسيير التقليدي «، مجلة العلوم الاجتماعية ،19 ديسمبر 2014.
5. مسيردي سيد أحمد سعيدي خديجة، مشروع الجزائر الإلكترونية، واقع وتحديات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 02، العددالرابع، ديسمبر 2013.
6. محمد بن أعراب،" تجربة الإدارة الإلكترونية بين مقتضيات الشفافية وتجويد الخدمة وإشكالية التخلص من منطق التسيير التقليدي «، مجلة العلوم الاجتماعية 19 ديسمبر 2014.
7. محمد محمود الطعامنة ،"نظم الإدارة المحلية :المفهوم و الفلسفة و الأهداف "،ورقة مقدمة في الملتقى العربي الأول حول نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي ،صلالة ،سلطنة عمان ،أيام 18– 20 أغسطس 2003.

8. راشدة موساوي دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرفق العام في الجزائر مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد17، جانفي 2018.

9. رزيقة مختاش، الخدمة العمومية على مستوى البلدية في الجزائر مجلة الدراسات القانونية، المجلد06، العدد02، جوان 2020.

10. شوايدية منية، دور رقمنة البلدية في تحسين الخدمة العمومية الإلكترونية، مجلة الدراسات القانونية و الاقتصادية ،جامعة قالمة ،المجلة 04،العدد2021،01.

ثالثا: الأطروحات الرسائل والمذكرات

1/أطروحات الدكتوراه

1) رانية هدار، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم السياسية تخصص: الإدارة العامة والتنميةالمحلية، قسم العلوم السياسية جامعة باتنة2017،1-2018.

2) عبده نعمان الشريف «الحكومة الإلكترونية كإستراتيجية لإعادة صياغة دور الدولة ووظائفها ومؤسساتها الواقع و التحديات حالة دول مجلس التعاون الخليجي «،رسالةدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر،2000-2008.

2/مذكرات الماجستير

1. إسماعيل بوغندور، التنمية الإدارية ومعضلة الفساد الإداري رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقاتالدولية كلية العلوم السياسية و الإعلام جامعة الجزائر،2007.

2. أيمن حسن أحمد طه ،"المؤشرات المفاهيمية و العلمية للحكم الصالح في الهيئات المحلية الفلسطينية "،رسالة ماجستير في التخطيط الحضري و الإقليمي كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية في نابلس ،فلسطين ،2008.

3. حماد مختار تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام و تطبيقاتها في الدول العربية مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية في التنظيم السياسي و الإداري كلية العلوم السياسية و الإعلام جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ،2007.

4. عاشور عبد الكريم دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،تخصص:الديمقراطية و الرشادة جامعة منتوري،قسنطينة،2010.

3/مذكرات الماستر

1. بلحاج شهيناز، الإدارة الإلكترونية و ترشيد الإدارة العامة التجربة الجزائرية مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص إدارة و حكامة محلية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة المسيلة،2012-2013.

2. بوشفيرات رضوان وبوعبداللهعلي دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل خدمات الإدارة المحلية: دراسة حالة بلدية الشقفة مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص: إدارة الجماعات المحلية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل ،2017-2018.

3. حواش خليفة الإدارة الإلكترونية ودورها في تسهيل الخدمة العمومية في الجزائر، مذكرة نيل شهادة ماستر حقوق تخصص ادارة ومالية جامعة الجلفة،2016-2017.

4. درقاوي عائشة نبيلة النظام القانوني للحالة المدنية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصصقانون، كلية العلوم السياسية والحقوق جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة،2015-2016.
5. ساسي مريم الإدارة الإلكترونية –دراسة مقارنة مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في القانون العام تخصص: إدارة و مالية قسم القانون العام جامعة أكلي محند أولحاج،البويرة،2015-2016.

4: مذكـــــرات تخرج ليسانس.

1. خباز لطيفة و بابنةنسيبة، واقع تسيير الموارد البشرية في الإدارة المحلية (دراسة حالة لبلدية تماسين)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علم التسيير، سنة 2009.

رابعا /المقالات

1. أحمد باي، رانياهدار دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية العدد الحادي عشر جوان2017، كلية الحقوق والعلومالسياسية، جامعة باتنة
2. رزيقة مختاش، الخدمة العمومية الإلكترونية على مستوى البلدية في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد06، العدد02، جوان 2020.
3. المكي دراجي وراشدة موساوي دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الخدمة العمومية و المرفق العام في الجزائر "دراسة نموذجين قطاعيين-العدالة –الداخلية و الجماعات المحلية «، مجلة العلوم القانونية و السياسية، الجزائر العدد 17 جانفي 2018.

خامسا/النصوص القانونية

1- القوانين

1. القانون رقم 08-90 المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 12 رمضان 1410 الموافق 07 أبريل1990،الجريدة الرسمية ،عدد15،الصادرة في 11 أبريل 1990.

2. قانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011، يتعلقبالبلدية الجريدةالرسمية، عدد37المؤرخ في 03 يوليو2011.

3. قانون رقم 14-08 مؤرخ في 15 شوال عام 1435 الموافق 09 غشت سنة2014، يعدلو يتمم الأمر رقم 70-20 المؤرخ في 11 ذي الحجة1389 الموافق 19 فبراير1990 المتعلق بالحالة المدنية الجريدةالرسمية، عدد49، مؤرخة في غشت 2014.

4. المادة 06 من القانون 03-14 المؤرخ في 2014/02/24 يتعلق بسندات ووثائق السفر، ج ر، عدد16، الصادرة في 2013/02/23.

5. قانون رقم 15-04 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق أول فبراير سنة 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديقالإلكترونيين الجريدةالرسمية، العدد06 مؤرخة في 10 فبراير2015.

6. قانون رقم 17-03 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير 2017، يعدلويتمم الأمر رقم 70-20 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1389 الموافق 19 فبراير سنة 1970 المتعلق بالحالة المدنية الجريدةالرسمية، عدد02، مؤرخة في 11يناير2017.

2- الأوامر

1. أمر رقم 70-20 مؤرخ في 19 فبراير سنة 1970 المتعلقة بالحالة المدنية المعدل و المتمم الجريدةالرسمية،العدد21،الصادر في 27فبراير1970.

3- المراسيم

1. مرسوم رقم 88-131 مؤرخ في 04 يوليو سنة 1988، ينظم العلاقات بين الإدارة والمواطن، الجريدةالرسمية، عدد27، صادر في 06يوليو1986.
2. مرسوم تنفيذي رقم 14-75 مؤرخ في 17 فيفري 2014، يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية، الجريدةالرسمية، عدد11، مؤرخ في 26 فيفري 2014.
3. مرسوم تنفيذي رقم 16-134 مؤرخ في 25أفريل 2016، يحدد تنظيم المصالح التقنية والإدارية للسلطة الوطنية للتصديق الإلكتروني وسيرها ومهامها الجريدة الرسمية، عدد 28، مؤرخة في أبريل 2016.
4. المرسوم التنفيذي رقم 15-315 المؤرخ في 10 ديسمبر2015، المتضمنإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة إلكترونية الجريدةالرسمية، العدد68، مؤرخة في 27 ديسمبر 2017.
5. المرسوم الرئاسي رقم 17/143 المؤرخ في 18 أبريل 2017، يحدد كيفية إعداد بطاقة التعريف الوطنية وكيفية تسليمها وتجديدها، ج ر، عدد 25، الصادرة في 2017/04/19.

4- القرارات والمنشورات

1. قرار وزاري مؤرخ في أول صفر عام 1433 الموافق 26 ديسمبر 2011، يحدد تاريخ بداية تداول جواز السفر الوطني البيو متري الإلكتروني.
2. المنشور الوزاري رقم 06 المؤرخ في 05 نوفمبر 2018، المتضمن الترتيبات التنظيمية المؤطرة لتحديثات المضافة للشباك الإلكتروني لا سيما المتعلقة بإصدار رخصة السياقة البيو مترية الإلكترونية.

5- التعليمات

1. تعليمة وزير الداخلية والجماعات المحلية رقم 1599، مؤرخة في 25-05-2011، تتعلق بتحقيق الملفات الإدارية والإجراءاتوتحسين الخدمات الصادرة عن الإدارات المحلية.

سادسا/المواقع الإلكترونية

1. مصطفى لقرع «الإدارةالإلكترونية كمدخل لتحسين جودة الخدمة العمومية قطاع وزارة الداخلية"،www ttp://.el massa.com/ar/content/view/37307

2. نورالدين شنوفي" المنجمانتالعمومي «،موجود في الرابط التالي،

http:/www.google.managment.polic25y.admistrateur.

3. موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية

http:/www.interieur.gov.dz.

4. عبد الحق عليوة «سنة تسريع وعصرنة الإدارة لتحسين الخدمة العمومية 2015، جريدة الأحداث،02 جانفي 2018، قسم الأخبار الوطنية والسياسية، الجزائر

http:/www.elahdath.net/national/6504.

6. بطاقة تعريفية لبلدية المزدور نقلا عن:

https://www.facebook.com/mesdourmesdourna/posts/29078/73289226453.

فهـرس المحتويـات

فهـرس المحتويــات

المحتـــوى	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
مقدمة	أ–ت
الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للإدارة الإلكترونية و الإدارة المحلية	
المبحث الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية	06
المطلب الأول:تعريف الإدارة الإلكترونية وخصائصهاومبادئها	06
الفرع الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية	07
الفرع الثاني:خصائص الإدارة الإلكترونية و مبادئها	08
المطلب الثاني:أهداف و أهمية الإدارة الإلكترونية	12
الفرع الأول: أهداف الإدارة الإلكترونية	13
الفرع الثاني: أهمية الإدارة الإلكترونية	17
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للإدارة المحلية	21
المطلب الأول:تعريف و مبررات الأخذ بنظام الإدارة المحلية	21
الفرع الأول: تعريف الإدارة المحلية	22
الفرع الثاني:أسباب ظهور الإدارة المحلية	24
المطلب الثاني:أهمية و أهداف الإدارة المحلية	27
الفرع الأول: أهمية الإدارة المحلية	27
الفرع الثاني: أهداف الإدارة المحلية	29
الفصل الثاني: تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية على مستوى بلدية المزدور	
المبحث الأول: تقديم عام لبلدية المـــزدور	33

المطلب الأول:التعريف بالبلدية	34
الفرع الأول: الموقع الجغرافي لبلدية المزدور	36
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للبلدية	37
المطلب الثاني: مشروع الجزائر الإلكترونية	41
الفرع الأول: محاور تطبيق الجزائر الإلكترونية	42
الفرع الثاني: المنهجية المطبقة لتنفيذ إستراتيجية الجزائر الإلكترونية	49
المبحثالثاني: تطبيقات الإدارة الإلكترونية على مستوى بلدية المزدور	51
المطلب الأول: الوثائق البيو مترية	51
الفرع الأول: جواز السفر و بطاقة التعريف الوطنية البيومتريين	52
الفرع الثاني: رخصة السياقة والبطاقة الرمادية	58
المطلب الثاني: على مستوى المصالح المختلفة للبلدية	63
الفرع الأول: الأمانة العامة ومصلحة التنظيم والشؤون العامة	63
الفرع الثاني: مصلحة الإدارة والماليةوالمصالح التقنية	68
الخاتمة	75
قائمة المراجع	78
الفهرس	87